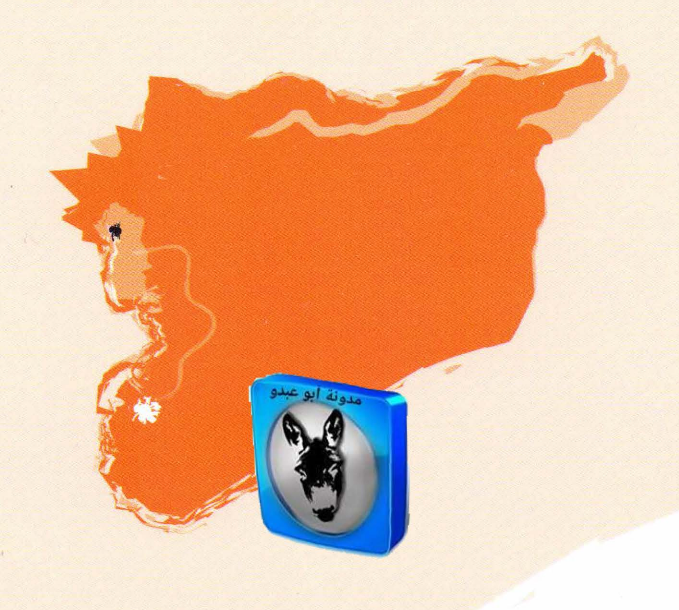


الدولة العلوية

خيار الأسد الأخير

إبراهيم حمامي



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

الدولة العلوية
خيار الأسد الأخير

تقدم الدراسة لمحة تاريخية للأسرة الحاكمة في سوريا وعلاقة الطائفة العلوية بتولي هذه الاسرة مقاليد الحكم، كما تتناول الدراسة قراءة للأحداث بعد أحداث ١٥آذار/مارس ٢٠١٢، وتتناول المخطط الطائفي وبداية تنفيذه، والمواقف الإقليمي (ايران، روسيا، إسرائيل، وغيرها..) حيال هذا المخطط، وما هو المطلوب لإجهاض هذا المخطط الطائفي.



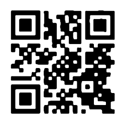


fikercenter

+961 765 858 09
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

Beirut / Lebanon
P.O.BOX: 14-6488
Al Anouty ST. Salim Slam
Borj Salim Slam



الدولة العلوية

خيار الأسد الأخير

الدولة العلوية

خيار الأسد الأخير

إبراهيم حمامي



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

الدولة العلوية

خيار الأسد الأخير

إبراهيم حمامي



fikercenter

+961 765 858 09
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

Beirut / Lebanon
P.O.BOX: 14-6488
Al Anouty ST. Salim Slam
Borj Salim Slam

الطبعة الرابعة 2015

فهرس

تمهيد

أثبت طغاة المنطقة أنه لا حدود لإجرامهم وبربريتهم عندما يتعلق الأمر بالحكم والكرسي، وبأنهم على استعداد لحرق البلاد والعباد فقط ليبقوا في السلطة، ومع كل تهديد لعرشهم تزداد شراستهم، ومع اقتراب سقوطهم يلجأون لخطط معدة تمثل الورقة الأخيرة، ونظام الحكم في سوريا لم يشذ عن تلك القاعدة.

مع وصول مقاتلي الثورة السورية الأبطال لدمشق، وبدء العد التنازلي لحكم حزب البعث الطائفي، عاد الحديث مجدداً عن خيار أخير لبشار الأسد وطغمته الحاكمة، متمثلاً في الانكفاء وسلخ الساحل السوري عن الوطن الأم وإعلان دولة علوية، يبقى فيها الأسد رئيساً وتبقى عائلته حاكمة، دون أدنى اعتبار لمصلحة وطن أو شعب.

الحديث عن الدولة العلوية ليس ترفاً فكرياً، بل واقع تؤكده أفعال وتحركات ميدانية على الأرض من قبل الأسرة الحاكمة في سوريا، مع بعد تاريخي يثبت أنه خيار جاهز للتطبيق منذ فترة طويلة.

إن فتح ملف الدولة العلوية لا يعني مطلقاً أننا من مؤيدي الطائفية أو المحرضين عليها والداعين لها، ولا يعني استعداء

الطائفة العلوية، والتي لا نعتقد أنها بمجملها مؤيدة لعائلة الأسد، ومواجهة هذا المخطط هو وقوف في وجه الطائفية ومنعاً لها من تحقيق أهدافها.

يقول محمد ديبو في مقال له «إنّ تسليط الضوء على الحالة الطائفية ليس هدفه تشويه سمعة الانتفاضة أو إعطاء النظام مبرراً كي يستخدمه ضدها. على العكس، يأتي الأمر كي نفهم واقعنا على نحو جيد من أجل تسخيره في خدمة الانتفاضة وتفادي الوقوع في ما تريد السلطة المستبدة لنا أن نقع فيه. كذلك، تكمن أهمية الحديث في منع السلطة من استخدام ذلك، وكي نؤكد أنّ الحالة الطائفية جزء من مكونات الاستبداد، لا ضمان لعدم تفجرها، كما يروج النظام لنفسه بأنّه حامي الأقليات، وصمام أمان ضد الحرب الطائفية، إذاً الاستبداد مسبب من مسببات الاحتقان الطائفي لا علاج له، لذا، لا بد من إنهائه، لكن دون نفي الحالة الطائفية التي يمكن الاستبداد أن يفجرها (وقد ينجح!) ليهرب من مأزقه، بل لا بد من الإحاطة بها لمنع تفجرها واحتوائها، بدل إنكارها.

الطائفية طغت وتطغى على الخطاب الرسمي للطغمة الحاكمة في سوريا، مفردات وعبارات وكلمات غارقة في الطائفية، استعداء لدول بعينها من منظور طائفي، وتحالف مع دول أخرى من منطلق طائفي، هذه ليست كل القصة، هناك مخطط يجري تنفيذه على الأرض وبشكل تصاعدي للوصول إلى تقسيم اثفي، ومنا هنا كان فتح هذا الملف.

طرح هذا الملف أمر بالغ الحساسية، لكن وضع سوريا في ظل التدمير والتطهير المذهبي الممنهج هو أكثر حساسية.

تنقسم هذه الدراسة إلى أجزاء هي:

1. خلفية تاريخية: وهي رغم طولها هامة لمعرفة منطلقات الطغمة الحاكمة في سوريا، وكيف تم تجييش الطائفية للسيطرة على مقاليد الدولة.
2. البدء بتنفيذ المخطط: ما بعد انطلاق الثورة السورية المباركة في 15 آذار/مارس 2012.
3. مواقف اقليمية ودولية من المخطط: ايران، روسيا، اسرائيل وغيرها.
4. المطلوب لإجهاض المخطط الطائفي.

إن فضح المخطط الطائفي وكشف تفاصيله هو أولى الخطوات لإجهاضه، ومن هنا جاء هذا البحث.

أولاً: خلفية تاريخية

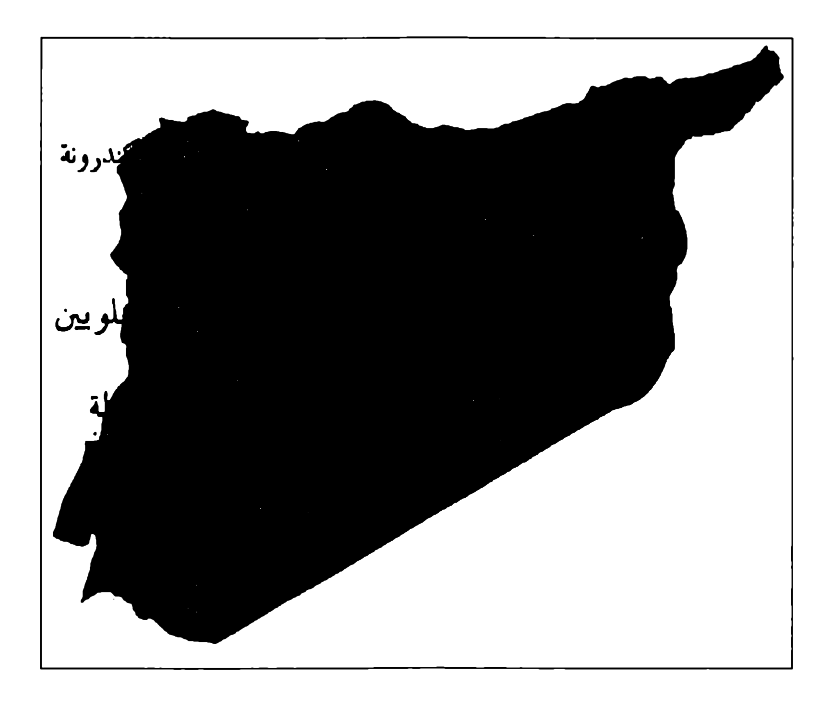
من المهم توضيح أن حزب البعث قام أساساً على خلفية طائفية، وقام الأسد الأب بتصفية خصومه من الطوائف الأخرى ومن داخل طائفته أيضاً - من هنا نقول أن الطائفة العلوية ليست بمجملها مع عائلة الأسد.

تجدر الاشارة أن مشروع الدولة العلوية ليس مشروعاً جديداً، بل سبق وان أعلنت دولة علوية على الساحل السوري إبان الاستعمار الفرنسي الذي حاول أكثر من مرة تقسيم سوريا، محققاً نجاحات هنا وهناك، وتتلخص تلك المحاولات بالتالي:

- أراد الجنرال الفرنسي غورو تأديب السوريين على تصديهم لفرنسا في معركة ميسلون فأعلن في عام 1920 تقسيم سورية على أساس طائفي إلى ست دويلات مستقلة هي التالية:
  - دولة دمشق (1920).
  - دولة حلب (1920).
  - دولة العلويين (1920).
  - دولة لبنان الكبير (1920).

- دولة جبل الدروز (1920).
- لواء الاسكندرون المستقل (1921) - أعطي لتركيا أتاتورك.

كانت هذه الدويلات في بادئ الأمر مستقلة تماماً ولكل منها علم وعاصمة وحكومة وبرلمان وعيد وطني وطوابع مالية وبريدية خاصة، وبسبب الرفض الشعبي للتقسيم فقد كان الجميع متفقين على القومية السورية وعدم الاعتراف به قامت فرنسا في عام 1922 بإنشاء اتحاد فدرالي فضفاض بين ثلاث من هذه الدويلات (دمشق وحلب والعلويين) تحت اسم «الاتحاد السوري»، واتخذ علم لهذا الاتحاد كان عبارة عن شريط عرضي أبيض يتوسط خلفية خضراء.



وفي الشهر الأخير من عام 1924 قرر الفرنسيون إلغاء الاتحاد السوري وتوحيد دولتي دمشق وحلب في دولة واحدة هي دولة سورية، وأما دولة العلويين فقد فصلت مجدداً وعادت دولة مستقلة بعاصمتها في اللاذقية.

قامت الثورة السورية الكبرى في منطقة حوران بقيادة زعيم حوران الشيخ إسماعيل باشا بن إبراهيم الحريري الرفاعي شيخ مشايخ حوران والشيخ زعل بيك بن شحادة الرفاعي من زعماء الثورة في حوران. وامتدت الثورة إلى دمشق ولبنان واللاذقية، وبعد هذا بقليل في عام 1925 قامت في السويداء جبل الدروز الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش، مع العلم ان سلطان باشا الأطرش تم تسيده لدعم الثورة من الطائفة الدرزية. تم ذلك بعد عدة سنين من محاربة ضد الفرنسين.

أرادت فرنسا الرد على السوريين فأوعزت إلى البرلمان الحلبي (وكان جلّ أعضائه من الموالين لها) بالانعقاد وإعلان الانفصال عن دمشق. ولكن الوطنيين في حلب بقيادة إبراهيم هنانو ثاروا بقوة وأحبطوا المشروع الفرنسي بعد أن أقاموا الاحتجاجات والتظاهرات وقاموا بقطع الطرق المؤدية إلى البرلمان يوم التصويت لمنع أعضائه من الوصول والتصويت على قرارهم المتوقع.

وفي عام 1930 تم اتخاذ دستور جديد لسورية وإعلانها باسم «الجمهورية السورية»، واتخذ علم جديد كان عبارة عن ثلاثة أشرطة عرضية (من الأعلى للأسفل: أخضر، أبيض، أسود)

وتتوسطه ثلاثة نجوم حمراء ترمز إلى المحافظات الثلاث (دمشق وحلب ودير الزور).

وفي عام 1936، تم توقيع معاهدة الاستقلال مع فرنسا لتوحيد كافة الأقاليم السورية بما في ذلك دولتي اللاذقية وجبل الدروز. ولكن فرنسا رفضت انضمام إقليم جبل لبنان لهذه الدولة الموحدة بسبب معارضة الموارنة أصدقاء فرنسا والمؤيدين بشدة للانفصال. أما المسلمون في لبنان فقد كان موقفهم واضحا ضد التقسيم منذ البداية وقاموا بالاحتجاج والعصيان متمسكين بانتمائهم للوطن الأم (سورية) ولم يقبلوا بفكرة الدولة اللبنانية حتى الأربعينات بعد أن قبل رياض الصلح بها مقابل تنازل الموارنة عن فكرة الحماية الفرنسية وقبول مبدأ الانتماء العربي للبنان. إضافة إلى جبل لبنان، اقتطعت أربعة أقضية (بيروت وطرابلس والبقاع وصيدا) أخرى من سورية وألحقت بلبنان الذي صار يسمى بلبنان الكبير، وتغير فيما بعد إلى الجمهورية اللبنانية.

وثيقة تاريخية عن مشروع «الدولة العلوية» في سوريا

وفي سياق التوثيق، نورد هنا نص وثيقة تاريخية منشورة على نطاق واسع، ليس من باب الفتنة الطائفية أو التحريض على جماعة بعينها، بل لاستكمال النظرة التاريخية، ومخاوف الطائفة العلوية التي يتم استغلالها اليوم أبشع استغلال.

هذه الوثيقة رفعها زعماء الطائفة العلوية إلى رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك «ليون بلوم» وهي محفوظة تحت (الرقم 3547 تاريخ

15/ 6/ 1926) في سجلات وزارة الخارجية الفرنسية وفي سجلات الحزب الاشتراكي الفرنسي، وهذه بنودها، مع العلم أن أبرز الموقعين عليهما والد حافظ الأسد - جد بشار!

النص:

دولة «ليون بلوم» رئيس الحكومة الفرنسية

بمناسبة المفاوضات الجارية بين فرنسا وسوريا، نتشرّف، نحن الزعماء العلويين في سوريا، أن نلفت نظركم ونظر حزبكم إلى النقاط الآتية:

1. أن الشعب العلوي الذي حافظ على استقلاله سنة فسنة، بكثير من الغيرة والتضحيات الكبيرة في النفوس، هو شعب يختلف بمعتقداته الدينية وعاداته وتاريخه عن الشعب المسلم السني، ولم يحدث في يوم من الأيام أن خضع لسلطة مدن الداخل.

2. (إن الشعب العلوي يرفض أن يلحق بسوريا المسلمة)، لأن الدين الإسلامي يعتبر دين الدولة الرسمي، والشعب العلوي، بالنسبة إلى الدين الإسلامي، يعتبر كافراً.

لذا نلفت نظركم إلى ما ينتظر العلويين من مصير مخيف وفظيع في حالة إرغامهم على الالتحاق بسوريا عندما تتخلص من مراقبة الانتداب ويصبح في إمكانها أن تطبق القوانين والأنظمة المستمدة من دينها.

3. إن منح سوريا استقلالها وإلغاء الانتداب يؤلفان مثلا طيبا للمبادئ الاشتراكية في سوريا، (إلا أن الاستقلال المطلق يعني

سيطرة بعض العائلات المسلمة على الشعب العلوي في كيليكيا واسكندرون وجبال النصيرية)

أما وجود برلمان وحكومة دستورية فلا يظهر الحرية الفردية. . .

إن هذا الحكم البرلماني عبارة عن مظاهر كاذبة ليس لها قيمة، بل يخفي في الحقيقة نظاما يسوده التعصب الديني على الأقليات. . .

فهل يريد القادة الفرنسيون أن يسلطوا المسلمين على الشعب العلوي ليلقوه في أحضان البؤس . . ؟

4. إن روح الحقد والتعصب التي غرزت جذورها في صدر المسلمين العرب نحو كل ما هو غير مسلم هي روح يغذيها الدين الإسلامي على الدوام. فليس هناك أمل في أن تتبدل الوضعية.

لذلك فان الأقليات في سوريا تصبح في حالة إلغاء الانتداب معرضة لخطر الموت والفناء، بغض النظر عن كون هذا الإلغاء يقضي على حرية الفكر والمعتقد.

وها إننا نلمس اليوم كيف أن مواطني دمشق (المسلمين يرغمون اليهود القاطنين بين ظهرانيهم على توقيع وثيقة يتعهدون بها بعدم إرسال المواد الغذائية إلى إخوانهم اليهود المنكوبين في فلسطين) وحالة اليهود في فلسطين هي أقوى الأدلة الواضحة الملموسة على أهمية القضية الدينية التي عند العرب المسلمين لكل من لا ينتمي إلى الإسلام.

(فإن أولئك اليهود الطيبين الذين جاؤوا إلى العرب المسلمين بالحضارة والسلام)، ونثروا فوق ارض فلسطين الذهب والرفاه ولم يوقعوا الأذى بأحد ولم يأخذوا شيئا بالقوة، ومع ذلك أعلن المسلمون ضدهم الحرب المقدسة، ولم يترددوا في أن يذبحوا أطفالهم ونساءهم بالرغم من أن وجود انكلترا في فلسطين وفرنسا في سوريا.

لذلك فإن (مصيرا اسود ينتظر اليهود والأقليات الأخرى في حالة إلغاء الانتداب وتوحيد سوريا المسلمة مع فلسطين المسلمة) هذا التوحيد هو الهدف الأعلى للعربي المسلم.

5. إننا نقدر نبل الشعور الذي يحملكم على الدفاع عن الشعب السوري وعلى الرغبة في تحقيق الاستقلال، ولكن سوريا لا تزال في الوقت الحاضر بعيدة عن الهدف الشريف الذي تسعون إليه، لأنها لا تزال خاضعة لروح الإقطاعية الدينية.

ولا نظن أن الحكومة الفرنسية والحزب الاشتراكي الفرنسي يقبلان بأن يمنح السوريون استقلالا يكون معناه عند تطبيقه (استعباد الشعب العلوي وتعريض الأقليات لخطر الموت والفناء).

أما طلب السوريين بضم الشعب العلوي إلى سوريا فمن المستحيل أن تقبلوا به، أو توافقوا عليه، لأن مبادئكم النبيلة، إذا كانت تؤيد فكرة الحرية، فلا يمكنها أن تقبل بأن يسعى شعب إلى خنق حرية شعب آخر لإرغامه على الانضمام إليه.

6. قد ترون أن من الممكن تأمين حقوق العلويين والأقليات بنصوص المعاهدة، أما نحن فنؤكد لكم أن ليس للمعاهدات

أية قيمة إزاء العقلية الإسلامية في سوريا. وهكذا استطعنا أن نلمس قبلا في المعاهدة التي عقدتها انكلترا مع العراق التي تمنع العراقيين من ذبح الأشوريين واليزيديين.

فالشعب العلوي، الذي نمثله، نحن المتجمعين والموقعين على هذه المذكرة، يستصرخ الحكومة الفرنسية والحزب الاشتراكي الفرنسي ويسألهما، ضمانا لحريته واستقلاله ضمن نطاق محيطه الصغير، ويضع بين أيدي الزعماء الفرنسيين الاشتراكيين، وهو واثق من انه وجد لديهم سنداً قوياً أمينا لشعب مخلص صديق، قدّم لفرنسا خدمات عظيمة مهدد بالموت والفناء.

الموقعون:

(عزيز آغا الهواش) (محمود آغا جديد) (محمد بك جنيد) (سليمان أسد - جد الرئيس الحالي بشار الأسد) (سليمان مرشد) (محمد سليمان الأحمد).

طائفية البعث

أما عن كيفية استغلال الطائفية في الوصول لسدة الحكم ومن ثم تطبيق المخطط الطائفي من قبل حزب البعث، فإن التالي هو توثيق تفصيلي للأستاذ عبد الله زيزان - مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، يجيب عن هذا التساؤل:

أولاً: الأبعاد الطائفية في سورية

هناك عدة نقاط تساعدنا في اكتشاف البعد الطائفي في سوريا ومدى خطورته، فهناك البعد الجيوبوليتيكي للطوائف «الجغرافيا

السياسية للطوائف»، والذي يرتبط بصورة أو بأخرى بالبعد التاريخي الذي كان أحد دلالات هذا البعد الجغرافي، ثم هناك التوظيف السياسي لهذا البعد من قبل القوى السياسية وتحديدا البعثية. وبالتالي سنقسم هذه النقطة إلى ثلاثة أقسام فرعية:

- البعد الجيوبوليتيكي للطائفية.
- البعد التاريخي للطائفية.
- التوظيف البعثي للطائفية.

1. البعد الجيوبوليتيكي للطائفية

يتميز المجتمع السوري بتنوع الطوائف والديانات التي ينتمي إليها، إلا أنّه لا يمكن وصف خريطة الطوائف في سورية بالفسيفسائية وذلك أنّ الطائفة السنية تشكل الأغلبية الساحقة بما يزيد عن ثلاثة أرباع المجتمع، فهي الشعب، بينما يتوزع الربع أو الخمس الأخير بين الطوائف والديانات الأخرى، مما يحصر «الفسيفسائية» في نسبة قليلة من المجتمع السوري وحتى في مساحة جغرافية ضيقة...

يتكون المجتمع السوري أساساً من خمس طوائف وديانات رئيسة وهي: المسلمون السنّة (وهم الشعب)، والعلويون، والدروز، والإسماعيليون، والمسيحيون (الأرثوذوكس)، وبقية الطوائف والديانات الأخرى تتقاسم اثنين أو ثلاثة بالمئة من المجتمع.

أما نسب هذه الطوائف الرئيسة فلا تتوفر أرقام وإحصائيات دقيقة لها، لعدم قيام الجهات الرسمية بهذه الإحصائيات لأكثر من ربع قرن، إلا أنّ دراسة مواقع تمركز كل طائفة ونسبة تواجدها في تلك المناطق ساعد بعض المهتمين في استنتاج النسب التي قد تصل إلى درجة مقبولة من الدقة. . .

وكانت آخر إحصائية رسمية في سورية عام 1986 قد بينت أن نسب الطوائف كالتالي:

- المسلمون السنة 76,1 ٪
- العلويون 11,5 ٪
- الدروز 3 ٪
- الإسماعيليون 1 ٪
- المسيحيون 4,5 ٪
- الشيعة 0,4 ٪

وتتوزع النسبة الباقية على بقية الطوائف الصغيرة، إلا أنّ الكثير من المتابعين للشأن السوري يرجحون أنّ نسبة المسلمين السنة تتجاوز الـ 80 بالمئة في مقابل أقل من 9 بالمئة للعلويين، إلا أنّه لا يمكن تأكيد أي معلومة تتعلق بالنسب الفعلية للطوائف، فالتقديرات الأمريكية تشير إلى 77 بالمئة من السنة مقابل 10 بالمئة من العلويين، أما عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري السابق، والمنشق عن النظام منذ عام 2005 فيرى أن نسبة السنة تصل إلى 85

بالمئة مقابل 9 بالمئة للعلويين، والتركيز في الإحصائيات على الطائفة العلوية كونها هي الحاكمة في سورية حالياً تحت مسمى حزب البعث. . .

ولكن النقطة الأبرز حالياً هي التوزع الجغرافي للطوائف على كامل التراب السوري، وأهمية معرفة هذا التوزع الجغرافي هي في التنبؤ بمستقبل العلاقات بين تلك الطوائف، وهل هناك إمكانية لانفراد طائفة ما بمساحة من الأرض لتعلن عليها دولتها الخاصة بها!!

نلاحظ أنّه لا تكاد توجد محافظة من المحافظات السورية تنفرد فيها طائفة ما بشكل كامل عن باقي الطوائف الأخرى، إلا أنّ ذلك لا يمنع من تركز بعض الطوائف في بعض المناطق دون غيرها، كتركز العلويين في المنطقة الساحلية والدروز في المنطقة الجنوبية وهكذا. . .

ولو بدأنا بالطائفة السنية نلاحظ أنها تشكل الأغلبية في 11 محافظة من أصل 14 محافظة سورية، حيث إن الوجود السني يقل بنسب متفاوتة في كل من اللاذقية وطرطوس الساحليتين وفي السويداء أو ما يسمى بجبل الدروز، ونسبة السنّة في المحافظات الإحدى عشرة الأخرى يتراوح ما بين الـ 70 والـ 100 بالمئة، في حين أن وجودهم في المحافظات الثلاث المتبقية يتراوح بين 10 بالمئة في السويداء والـ 30 إلى الـ 40 بالمئة في كل من اللاذقية وطرطوس.

أما العلويون فيتركز وجودهم أساساً في المنطقة الساحلية بمحافظتي اللاذقية وطرطوس بالإضافة إلى تجمع آخر لهم غربي كل من حمص وحماة، حيث يشكلون ما نسبته 10 بالمئة من أهالي حمص وحماة، مقابل ما يزيد عن الـ 50 بالمئة في اللاذقية وطرطوس. . .

أما المسيحيون وهم الطائفة الثالثة من حيث نسبتهم في المجتمع فلا يوجد لهم أماكن تمركز محددة، بل ينتشرون على كامل الأراضي السورية، وتعد محافظة الحسكة المركز الأكبر لهم، حيث يشكلون ما يزيد عن ربع سكانها، تليها محافظة حلب، فدمشق وحمص وطرطوس. . .

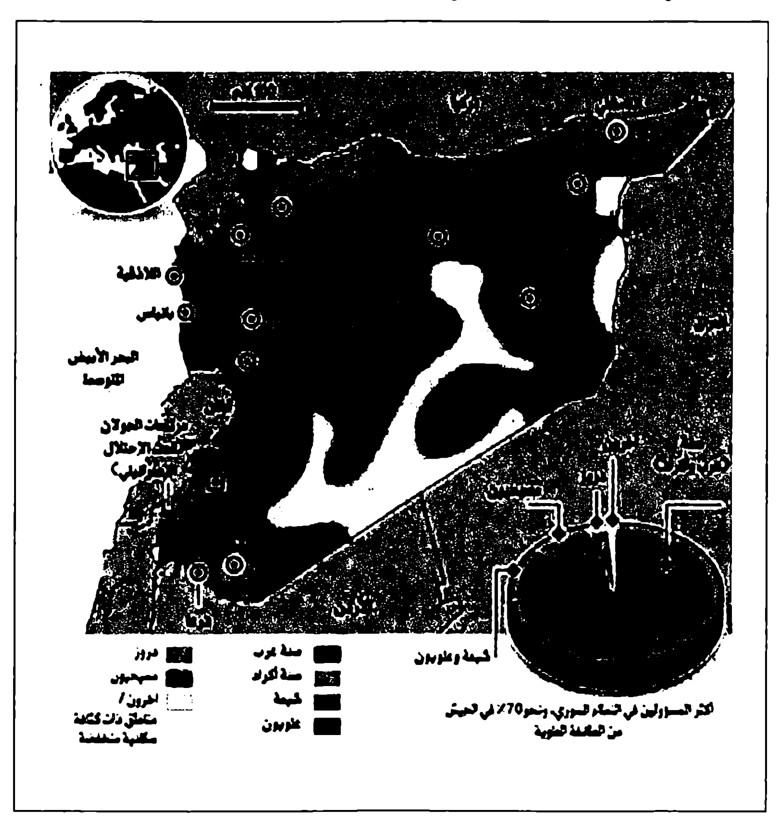
والطائفة الرابعة من حيث عدد أبنائها هي الطائفة الدرزية ويتمركزون أساساً في السويداء، حيث يشكلون هناك أغلبية سكانها، مع وجود قليل لهم في كل من القنيطرة وإدلب وريف دمشق، في حين أنّ الطائفة الإسماعيلية تتمركز في حماة وطرطوس بنسب ضئيلة جداً. .

وحين نذكر نسب وجود الطوائف في محافظات معينة فإنه من المناسب معرفة حجم كل محافظة من حيث عدد السكان بالنسبة لمجموع السكان في البلاد، فمحافظة اللاذقية مثلاً ذات الأغلبية العلوية (بحدود نصف السكان) تمثل 5 بالمئة فقط من مجموع السكان في سورية، في حين أنّ طرطوس هي الأخرى لا يصل عدد سكانها إلى الـ 4 بالمئة وذلك حسب الإحصائيات الرسمية

لعام الـ 2010، أما السويداء فتشكل ما نسبته 2 بالمئة من المجتمع..

وخريطة سورية التالية توضح التوزع الطائفي لسكان سورية، ويتضح منها جلياً عدم إمكانية إقامة دولة مستقلة على أساس طائفي لعدم وجود كتلة جغرافية كبيرة ومتماسكة لأي من الأقليات الأساسية، وتاريخياً فشل الفرنسيون في تقسيم سورية على أساس طائفي، فكان مشروعهم في عام 1922 فاشلاً بامتياز، فقد قسموا حينها سورية إلى 4 دويلات، واحدة دمشقية والأخرى حلبية وثالثة علوية ورابعة درزية في جبل الدروز، حيث لم تمتلك أياً من هذه الدويلات منفردة مقومات الدولة الأساسية، خاصة العلوية والدرزية فقد كانت كل منهما كنقطة صغيرة في محيط سني واسع، بالإضافة إلى عدم توافر مقومات الدولة من حيث الموارد الطبيعية وغيرها...

فإذا ما دققنا في هذه الخريطة نجد أنّ المسيحيين منتشرون على كامل التراب السوري، مما يعني عدم قدرتهم على التفكير بدويلة مستقلة لهم، وأما الدروز فهم رغم تركزهم في منطقة جبل الدروز إلا أنّ عددهم الذي لم يصل إلى نصف مليون نسمة في تلك المنطقة بالإضافة لصغر حجم المساحة التي يحتلونها تجعل فكرة قيام دولة لهم بعيدة المنال، أما العلويون فهم يتمركزون بشكل واضح في المنطقة الغربية، امتداداً من الساحل وصولاً إلى غربي كل من حمص وحماة، إلا أنّ هذه المناطق (وبخلاف جبل الدروز) ليست خالصة لهم، فهم يشكلون ما يقارب نصف السكان



خريطة سورية الطائفية

فيها ليتوزع النصف الباقي على السنّة والمسيحيين بشكل أساسي وبعض الطوائف الأخرى الصغيرة، مما يعني صعوبة التفكير بمشروع انفصالي، إلا إذا اتبعوا سياسة التهجير القسري والتطهير الطائفي لمناطقهم، قبيل سقوط النظام الحالي. . .

إذاً وبناء على الخريطة نجد أن التخوف من تقسيم سورية على أساس طائفي غير منطقي من الناحية العملية، لكنّ هذا لا يمنع من وقوع بعض الاضطرابات الأمنية في المستقبل في مناطق الأقليات

والتي تخشى التهميش فيما لو تسلمت الأكثرية السنية الحكم في البلاد، كما يحاول النظام السوري وبعض الجهات المشبوهة زرعه بين أبناء الطوائف والأقليات، رغم أنّ التاريخ الحديث لم يثبت أياً من هذه المخاوف، ولم يسجل التاريخ تمييزاً سنياً ضد الطوائف على أساس المعتقد أو الديانة. . .

2. البعد التاريخي للطائفية

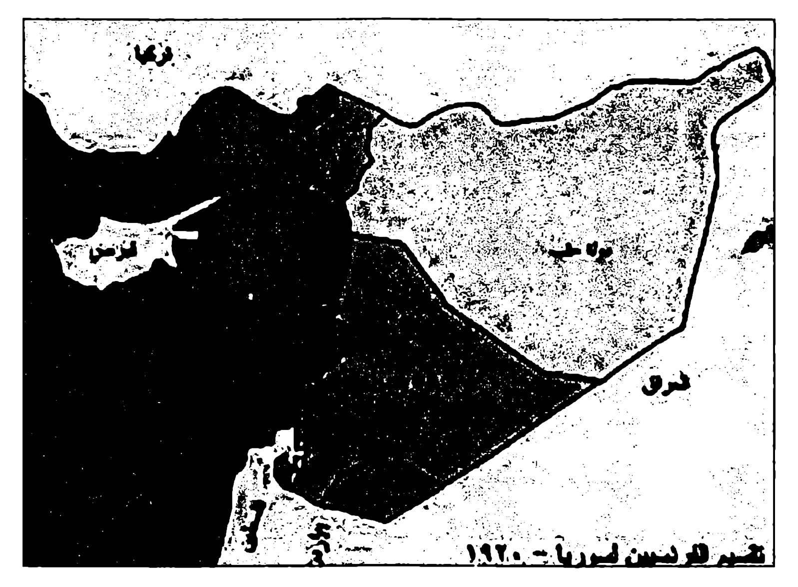
حين نتحدث عن التاريخ الحديث لسورية فإننا نتحدث عن ما يقارب المئة سنة الأخيرة، منذ سقوط حكم العثمانيين في بدايات القرن العشرين وسيطرة القوات الفرنسية على دمشق عام 1920 إلى يومنا هذا، وهذه الحقبة تعد من أبرز الحقب التي مرت على سورية من الناحية الطائفية، حيث برز فيها وبشكل واضح التجييش الطائفي والصراع على السلطة من منطلقات طائفية بعيداً عن الحسابات الوطنية. . .

وإذا أردنا الحديث عن نشأة الطائفية في سورية فلا بد من الإشارة لدور الاحتلال الفرنسي الذي عزّز هذه القضية وزرعها بين أبناء الشعب الواحد، وقام بضرب الطوائف بعضها ببعض، لتمكين حكمهم في تلك الفترة من منطلق «فرّق تسد»، وقد نجح الفرنسيون في مسعاهم هذا نجاحاً كبيراً امتدّ أثره إلى يومنا هذا، أي بعد ما يقارب قرناً من الزمن، وقد لعب الفرنسيون لعبة الطائفية هذه بعد أن أرهقتهم المقاومة المحلية لاحتلالهم والتي كان أبرز رموزها والناشطين فيها من الطائفة السنّية، وهذا لا يلغي دور الطوائف الأخرى في مقاومة المحتل، فحين نتحدث عن المقاومة

في تلك الفترة يسارع الدروز بذكر زعيمهم سلطان باشا الأطرش ويسارع العلويون لذكر قائدهم صالح العلي وهكذا، إلا أنّ نسبة السنّة بالمقارنة مع الطوائف الأخرى واتساع رقعة وجودهم على الأرض السورية، جعل من حراكهم أكثر تأثيراً وإيلاماً للمحتل الفرنسي. . .

فلقد قام الفرنسيون بعد احتلالهم لدمشق بشهر أو شهرين بتقسيم سورية إلى 4 دويلات، بهدف إغراء العلويين بدولة مستقلة لهم على الساحل السوري، وإغراء الدروز كذلك بدولة في منطقة نفوذهم الأكبر على جبل الدروز إلى الجنوب من سورية، إلا أنّه وكما ذكرنا سابقاً لم تنجح هذه الفكرة، فحين أوعز الفرنسيون مثلاً للبرلمان الحلبي (وأغلب أعضائه من الموالين للاحتلال) بالانعقاد وإعلان الانفصال عن دمشق رفض الحلبيون حينها بقيادة إبراهيم هنانو ذلك وثاروا بقوة وأحبطوا المشروع الفرنسي بعد أن قاموا بالاحتجاجات والتظاهرات وقطعوا الطرق المؤدية للبرلمان يوم التصويت لمنع أعضائه من الوصول إليه والتصويت على القرار المتوقع.

وبعد أقل من عام من الاحتلال شرع الفرنسيون بتشكيل الجيش السوري عام 1921، تحت مسمّى «جيش المشرق»، سعوا من خلال هذا الجيش إلى التلاعب بموازين القوى في المجتمع السوري بإعطاء الأقليات السيطرة الكاملة على هذا الجيش الوليد، فكان أغلب عناصره من العلويين والدروز والإسماعيليين والمسيحيين، في حين أعطوا السنّة 4 كتائب فقط في هذا الجيش وكانت هذه الكتائب من الأقلية الكردية والشركسية ومن البدو. . .



خريطة سورية بعد تقسيم الفرنسيين لها

وبات هذا الجيش هو نواة العمل العسكري للطوائف عموماً وللطائفة العلوية خصوصاً، ففي الوقت الذي زهد السنّة بالالتحاق في السلك العسكري باعتباره مهنة من لا مهنة له ولاعتبارات أخرى نذكرها في سياق آخر، اندمج كثير من أبناء الطوائف الأخرى في العمل العسكري مما ساهم بصعود الخط البياني المؤثر لهذه الطوائف في المجتمع بشكل عام، وفي السياسة بشكل خاص. . .

وقد مرّت الطائفة العلوية منذ احتلال الفرنسيين لسورية عام 1920 وحتى نصف قرن تلتها بعدة مراحل تصدرت فيها المشهد في سورية لفترات وتراجعت إلى الصفوف الخلفية لفترات أخرى إلى أن حسم حافظ الأسد الصراع عام 1970 ليصبح أول علوي يتقلد منصب رئاسة الجمهورية في تاريخ سورية الحديث. .

ولو أردنا أن نلخص الخط البياني للطائفة العلوية منذ الاحتلال إلى وصول الأسد للحكم بسطور قليلة قبل الخوض بالتفاصيل نجد أنّ بداية الظهور المؤثر للأقليات السورية وعلى رأسها الأقلية العلوية هي مع الاحتلال الفرنسي، بالتزامن مع إنشاء جيش المشرق ليستمر تصاعد النفوذ العلوي إلى عام 1943 حيث الاستقلال الاسمي، فقامت الحكومة الجديدة في تلك المرحلة بإعادة الدور السياسي للسنّة إلى وضعه الطبيعي، واستمر ذلك حتى الاستقلال الفعلي عام 1946، حيث أدت سلسلة الانقلابات العسكرية ما بعد الاستقلال إلى إضعاف التيارات السنّيّة التي كانت تختلف إما على أساس مناطقي (التبعية للمدن الرئيسة الأربعة) أو على أساس إيديولوجي، وبالمقابل أسهمت هذه الانقلابات في صعود العلويين سلم الحكم درجة درجة، حتى يوم الوحدة بين مصر وسورية عام 1958 حيث تراجع دور الأقليات مرة أخرى، وتحول عملهم من العلن إلى السر، وعند الانفصال عادوا للعمل العلني والمنظم هذه المرة، تحت مسميات القومية والبعثية، وبدأ الصراع مع الأطراف الأخرى إلى أن قضوا على كل خصومهم ليتربعوا على رأس هرم الدولة السورية. . .

لكن التذبذب في موقع الطائفة العلوية في المشهد السوري غالباً ما كان في الجانب السياسي فقط بعيداً عن الجانب العسكري والذي استمر صعود الأقليات فيه بصورة ثابتة ومستمرة، فمنذ الاحتلال الفرنسي وتشكيل جيش المشرق إلى يومنا هذا لم يتراجع الصعود العلوي من الناحية العسكرية إلا بمرحلتين قصيرتين؛

الأولى فترة حكم الشيشكلي 1949 - 1954، والثانية فترة الوحدة مع مصر حيث تعمد جمال عبد الناصر حينها تغييب الأقليات عن المشهد العسكري وأبعدهم إلى مصر، والتي أتت بنتائج عكسية لصالح هذه الأقليات حيث استفادت من تجمعها هناك لتشكيل نواة عمل عسكري منظم يهدف للوصول إلى الحكم كما سنفصل لاحقاً. . .

من الاستقلال إلى الانفصال

منذ استقلال سورية الاسمي ومن بعدها الاستقلال الفعلي عام 1946 وحتى الوحدة مع مصر عام 1958 كانت السيطرة على المفاصل السياسية للدولة بيد أبناء المدن السنية الأساسية الأربعة وهي دمشق وحلب وحمص وحماة، إلا أنّ هذه السيطرة كانت لا تتناسب مع تركيبة الجيش السوري الذي تشكل بصورة أساسية من مخلفات جيش المشرق المكوّن من أبناء الأقليات. . .

إلا أنّ العقيد أديب الشيشكلي (سنّي من حماة) تنبه لهذه النقطة، فبعد أن نجح بالانقلاب الثالث في تاريخ سورية ما بعد الاستقلال عام 1949 حاول استعادة موازين الجيش لوضعها الطبيعي، فسهل تسلق الضباط الحمويين لمواقع القيادة في الجيش، واتخذ مجموعة من التدابير لضمان استعادة السنة السيطرة على الجيش، فعلى سبيل المثال يقول العقيد جاسم علوان (سنّي من دير الزور) إنّ الشيشكلي أمره بتفضيل العرب السنة بقوائم المقبولين بالكلية العسكرية السورية في حمص، وحتى بعد فرار

الشيشكلي من سورية بعد التمرد العسكري الذي بدأ بحلب وانتشر لباقي المدن السورية، فإن الواقع الذي أوجده الشيشكلي استمر عن طريق عبد الحميد السراج الذي عيّن عام 1955 رئيساً للمخابرات، بالإضافة إلى أكرم الحوراني وكلاهما من سنّة حماة وعملا على تشجيع أبناء مدينتهم للالتحاق بصفوف الجيش. . .

وجدير بالذكر هنا أنّ صراع الطوائف في سورية لم يكن صراعاً عقائدياً بقدر ما هو صراع سياسي، على الأقل من طرف الأكثرية السنّية، فكما يذكر كتاب «الإخوان المسلمون» لعدنان سعد الدين فقد انسحب الإخوان من الحياة السياسية في أوج الصراع على الحكم في سورية، ففي عام 1954 قرر الإخوان وبشكل مفاجئ عدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية في ذلك العام، رغم وعيهم لما تقوم به الأقليات من تسلق للسلطة وسيطرة على الجيش، وذلك إيماناً منهم على ما يبدو بضرورة التفرغ لقضايا التربية وتنشئة المجتمع على الفضائل، علماً أن جماعة الإخوان المسلمين في تلك المرحلة كانوا يمثلون التيار الإسلامي السني المتدين، ورغم ذلك تجنبوا الخوض في الصراع الطائفي في تلك الحقبة، وصحيح أنّ ابتعادهم هذا كان له دلالة إيجابية بأنّ الأكثرية السنّية المتدينة لا تعاني من مرض الطائفية إلا أنّ المتابعين لتلك المرحلة عابوا عليهم انكفاءهم على ذاتهم وتركهم لرجالات السياسة والعسكر العبث بمستقبل سورية ولعبهم بالتناقضات الطائفية، لمكاسبهم السياسية الذاتية. . .

هذا التلاعب بالتناقضات الطائفية استمر حتى أثناء الوحدة التي

قامت عام 1958 بين سورية ومصر، حيث تنبه جمال عبد الناصر لنمو الوجود العسكري للأقليات، حيث تجاوزت نسبتهم في القوات المسلحة ما يمثلونه حقيقة في المجتمع ككل، فعزز المصريون من سيطرة السنّة على المفاصل العسكرية في الجيش من خلال عبد الحميد السراج، بالإضافة لتسليم قيادة المناطق العسكرية السورية للضباط السنّة حصراً، ترافق ذلك مع إبعاد ضباط الأقليات إلى مصر، ليذوبوا في بحر سنّي مصري كبير، إلا أنّ هذه الخطوة عادت بنتائج عكسية، حيث استغل هؤلاء الضباط تجمعهم هناك لتشكيل نواة عمل عسكري منظم تحت مسمّى «اللجنة العسكرية السورية الخاصة" . . .

تكونت اللجنة العسكرية الخاصة في بداية الأمر من ثلاثة ضباط علويين واثنين من الطائفة الإسماعيلية، فأما العلويون فهم: محمد عمران وصلاح جديد وحافظ أسد، والإسماعيليان هما: أحمد المير وعبدالكريم الجندي، وقد أخفوا خلفيتهم الطائفية تحت مسمّى حزب البعث، ثم ما لبثوا أن وسعوا هذه اللجنة لتصبح 15 ضابطاً، تسعة من الأقليات وستة فقط من السنّة (رغم أنّهم يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع)، حيث زاد نصيب العلويين إلى خمسة هم: محمد عمران وصلاح جديد وحافظ أسد وعثمان كنعان وسليمان حداد، وتم إضافة درزيين هما: سليم حاطوم وحمد عبيد، وبقي الإسماعيليان أحمد المير وعبد الكريم الجندي، أما السنّة فهم: أمين الحافظ وحسين ملحم (من حلب)، ومحمد رباح الطويل (من اللاذقية)، وموسى الزعبي، ومصطفى الحاج علي، وأحمد سويداني (من حوران).

والملاحظ هنا أنّ أربعة من أصل الستة لم يكونوا من المدن السنّية الرئيسية الأربعة، حيث استغلّت الأقليات تهميش مدن الأطراف من قبل شخصيات المدن الرئيسية لكسبهم إلى جانبهم لفترة من الفترات. . .

3. التوظيف البعثي للطائفية

كان انفصال سورية عن مصر عام 1961 الذي قاده مجموعة ضباط دمشقيين من السنّة بداية انحسار للنفوذ السنّي في المؤسسة العسكرية، حيث أدت مجموعة من الاضطرابات والانقلابات الداخلية إلى ضرب صفوف السنّة بعضها ببعض بناء على اختلافاتهم الأيديولوجية، في الوقت الذي اتحدت فيه قوى الأقليات الطائفية ضمن اللجنة العسكرية الخاصة والتي استطاعت التسلق حتى تمكنت من الوصول إلى أول خيوط الحكم في انقلاب 8 آذار 1963 تحت ادعاء إعادة الوحدة مع مصر، وحينها حرصت الأقليات على عدم تصدر الواجهة، واكتفوا بالوقوف في الصفوف الخلفية وضمن مواقعهم العسكرية وبرزت إلى الواجهة شخصيات سنّية مختلفة فيما بينها أيديولوجياً. .

وبدأت الخلافات السنّية حين عمد قادة الانفصال وعلى رأسهم عبد الكريم النحلاوي إلى اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان، ما استدعى تمرداً في حمص من خلال قائد المنطقة الوسطى العميد بدر الأعسر تبعه عصيان في حلب بقيادة جاسم علوان، لتصل الأحداث إلى مواجهة بين الضباط الدمشقيين من جهة والضباط الحلبيين والحمصيين من جهة

أخرى، انتهت بعقد مؤتمر عسكري في حمص بعد شهر من المواجهات، كان من قراراته إبعاد النحلاوي وتصفية كتلته من الدمشقيين لتشكل الضربة الأولى لصفوف السنّة في سورية، وكانت الضربة الثانية حين عاد النحلاوي من منفاه أوائل 1963 ليقود تمرداً عسكرياً جديداً كان نتيجته تصفية من تبقى من الضباط الدمشقيين في الصف الأول من القيادة العسكرية السورية. . .

هذه الأجواء كانت مناسبة تماماً لتحرك مجموعة من الضباط البعثيين مع ضباط ناصريين ووحدويين مستقلين لينفذوا انقلاباً في 8 آذار 1963، أطلقوا عليه اسم ثورة الثامن من آذار، لتكون بداية النهاية لحقبة التعددية الحزبية والأجواء الديمقراطية التي عاشتها سورية رغم ما تخللها من انقلابات عسكرية بين الحين والآخر، حيث فرض قانون الطوارئ منذ ذلك الحين واستمر حتى عام 2011 حيث ألغي هذا القانون تحت ضغط الثورة الشعبية العارمة. . .

وكما ذكرنا فإن هذا الانقلاب شكل أولى درجات تسلق الأقليات السلطة، حيث لم يكن تمثيلهم في المجلس الوطني الأول للثورة الذي شكله قادة الانقلاب، يزيد عن 3 شخصيات من أصل 13 وهم العلويان محمد عمران وصلاح جديد عن حزب البعث والدرزي فهد الشاعر عن الوحدويين المستقلين، إلا أنّ تركيبة الأعضاء السنّة العشرة شكّلت نقلة جديدة في الصراع لصالح الأقليات، فقد كان 3 فقط من السنّة من أبناء المدن الرئيسة، وهم لؤي الأتاسي من حمص وأمين الحافظ من حلب وزياد الحريري من حماة، في حين كان السبعة الآخرون من مدن الأطراف ومن

الأرياف، التي كانت تعاني تهميشاً من أبناء المدن الرئيسة كما ذكرنا سابقاً. . .

وقد سهّلت هذه التركيبة اتخاذ قرارات جريئة كالتأميم وبعض القوانين الاشتراكية الأخرى التي أخرجت الطبقة السنّية البرجوازية من دائرة التأثير السياسي والاقتصادي، ليتحول الصراع ما بين الطبقات الغنية والفقيرة إلى صراع بين فئات العسكر على أساس طائفي واضح هذه المرة، وفي فترة هذه الصراعات شغل العلوي محمد عمران عدة مناصب إلى أن تقلد منصب وزير الدفاع، في حين تولى العلوي صلاح جديد مكتب شؤون الضباط ثم رئيساً للأركان العامة في الجيش، وبات حافظ الأسد القائد الفعلي للقوة الجويـة. .

ولم تنتظر اللجنة العسكرية الخاصة أكثر من شهرين لتجري أول تحركاتها بتسريح أكثر من خمسين ضابطاً ناصرياً سنياً، ما جعل وزير الدفاع محمد الصوفي وراشد القطيني إلى تقديم استقالتهما من مجلس قيادة الثورة، ولحق بهما خمسة وزراء ناصريين، ليقود بعدها الناصريون مظاهرات بعد ذلك بأيام قليلة، وقمعت حينها عن طريق وزير الداخلية أمين الحافظ السنّي الحلبي وبذلك تم ضرب أحد الأطراف الرئيسة الثلاث التي ساهمت في انقلاب 8 آذار. . .

بعدها بشهر بدأت اللجنة العسكرية بتصفية الطرف الثاني (الوحدويون المستقلون) في انقلاب 8 آذار فبدأت بقائد الانقلاب زياد الحريري لكون كتلته هي الأصغر فقاموا بنفيه وإبعاد 25 ضابطاً من كتلته عن الساحة السورية. . .

ولمواجهة هذا التصعيد من قبل «البعثيين» أعدّ جاسم علوان الناصري السنّي محاولة انقلاب في تموز من عام 1963، إلا أن خيانة العلوي محمد نبهان الذي أفشى أسرار الانقلاب لقادة اللجنة العسكرية الخاصة أفشلت هذا التحرك، فتمكن البعثيون من قمع التمرد، وهرب جاسم علوان خارج البلاد، وتم محاكمة 27 ضابطاً ناصرياً سنياً شاركوا في محاولة الانقلاب وأعدموا على الفور...

وكان هذا الانقلاب الفاشل بداية سيطرة كاملة لحزب البعث على مفاصل الدولة، ففي غضون 4 أشهر فقط بدءاً من انقلاب 8 آذار وحتى قمع انقلاب جاسم علوان في تموز من نفس العام استطاع البعثيون تصفية رفقاء ثورة الثامن من آذار ليتصدروا المشهد العسكري في سورية، وليضعفوا كل الكتل السنّية الأخرى في الجيش...

الصراع الداخلي في حزب البعث

بعد أن استطاع حزب البعث التخلص من كل خصومه السياسيين والسيطرة على كل مفاصل الدولة التفت الحزب لتصفيات داخلية بين جناحيه الرئيسيين: جناح اليمين وجناح اليسار.

والحقيقة أنّ اصطفاف أعضاء حزب البعث وراء أحد الجناحين لم يكن اصطفافاً أيديولوجياً بحتاً كما يصور للبعض، بل كان على أساس طائفي خفي، بحيث اصطف سنّة المدن الرئيسية مع اليمين

الذي يؤمن بتدرج السياسيات الاشتراكية مما يضمن مصالح الطبقة البرجوازية السنّية في تلك المدن، في الوقت الذي اصطفت فيه الأقليات مع اليسار والذي يؤمن بتوسع سياسة التأميم والمصادرة للملكية الخاصة في البلاد، لذلك اصطف سنّة المدن الطرفية والأرياف مع هذا التيار نكاية على ما يبدو بتهميشهم من قبل المدن السنّية الرئيسية الأربعة، إلا أنّ أمين الحافظ السنّي الحلبي شذّ عن هذه القاعدة والتحق بركب التيار اليساري. . .

وقد استطاع اليمين في بادئ الأمر السيطرة على الحزب إبّان انقلاب 8 آذار 1963 فتولى السنّي لؤي الأتاسي رئاسة المجلس الوطني لقيادة الثورة وترأس السنّي صلاح الدين البيطار الحكومة الجديدة، ولكن وخلال الشهور الأربعة الأولى من الانقلاب وما آلت إليه الأمور بعد التصفيات العسكرية التي تحدثنا عنها سابقاً عادت كفة الميزان لترجح لصالح اليسار، فأبعد الرئيس الأتاسي عن منصبه، وتم تقليد أمين الحافظ عضو اللجنة العسكرية الخاصة منصب القائد الأعلى للجيش ورئيسا للمجلس الوطني للثورة، وتم تقليد العلوي محمد عمران منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، ليكون بذلك أول علوي يحظى بمنصب رفيع كهذا. . .

لكن وتحت ضغط الشارع السوري الذي خرج بمظاهرات في مدن مختلفة توّجت بمواجهات مسلحة في مدينة حماة عام 1964، تراجع اليسار البعثي قليلاً وأعاد اليميني صلاح الدين البيطار رئيساً للحكومة، لكن مع تفريغ هذا المنصب من محتواه العملي، حيث كانت السيطرة الفعلية لليسار وبذلك تم القضاء على الوجود الحقيقي للسنّة في الحكم منذ ذلك التاريخ. . .

لم تتوقف الأحداث عند إزاحة السنّة عن المراكز الرئيسة في البلاد حيث بدأ صراع داخلي في التيار اليساري نفسه، وبدأت التصفيات الداخلية في هذا التيار حين اقترح رئيس الأركان اللواء صلاح جديد ترفيع حليفه الرائد حافظ أسد إلى رتبة لواء وتعيينه قائدا لسلاح الجو أواخر 1964 فاعترض حينها اللواء محمد عمران وكلهم من العلويين على هذا الترفيع، لكن الصدام لم يدم طويلاً إذا أُبعد محمد عمران عن الساحة السياسية بتعيينه سفيراً لسورية في إسبانيا. . .

وفي عام 1965 اقتنع الرئيس أمين الحافظ لأول مرة بوجود تجييش طائفي ضمن الجيش، فأخذ الحافظ باتهام صلاح جديد بالطائفية وتكوين كتلة علوية في الجيش، وبدأ الحافظ بمجموعة من الإجراءات لمواجهة صلاح جديد تمثلت أولاً باستمالة ضباط البعث السنّة تحت مسمّى مواجهة المؤامرة العلوية، ثم قام باستدعاء محمد عمران من منفاه في إسبانيا كمنافس لتيار صلاح جديد وحافظ الأسد، وتوّجها بإعادة تكليف اليميني صلاح الدين البيطار لتشكيل الحكومة، والذي بدوره سابق الزمن للحد من سيطرة اليسار على الجيش. . .

لكنّ تصرفات أمين الحافظ هذه ساعدت صلاح جديد والعلويين بإقناع الطوائف الأخرى بخطر السنّة مستخدمين مصطلح "الفاطميين" كاسم جامع لطوائف العلويين والدروز والإسماعيليين، وقد ساعدت تركيبة الجيش الطائفي الذي عكفت الأقليات على بناء نفوذها فيه على الانقضاض بصورة سهلة على

حكومة البيطار بعد أشهر قليلة على تشكيلها، فاستطاعوا في 23 شباط 1966 إنهاء آخر شكل من أشكال سيطرة السنّة المحدودة أصلاً على مؤسسة الجيش، وتم اعتقال أمين الحافظ ثم إبعاده إلى خارج البلاد. . .

الصراع بين الأقليات في حزب البعث

بعد أن حسمت الأقليات الثلاث، العلوية والدرزية والإسماعيلية، صراعها مع السنّة بالإطاحة بآخر معاقلهم في الانقلاب المحدود عام 1966 بدأ المتصرون يتصارعون فيما بينهم لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة في السلطة. . .

فبعد شهر واحد من انقلاب 1966 اصطنع صلاح جديد صراعاً مع الدرزي سليم حاطوم وهو أحد صناع الانقلاب الأخير، وذلك بعدم انتخابه في القيادة القطرية الجديدة لحزب البعث، والحقيقة أنها لم تكن المرة الأولى التي يقع فيها خلاف بين الرجلين فقد وصل الخلاف بينهما في السابق حد اقتحام حاطوم لمنزل جديد عام 1965 وتهديده بالسلاح ليقدم استقالته كرئيس لأركان الجيش السوري، إلا أنّ حاطوم كان جاداً هذه المرة أكثر من السابق بصراعه مع جديد فبدأ بحشد المؤيدين له من الضباط الدروز للمواجهة القادمة، وقد ساعده قيام جديد باستبعاد عدد كبير من الضباط الدروز مما جعل أبناء هذه الطائفة يشعرون بالاستهداف بشكل مباشر، واستغل فرصة قيام الرئيس نور الدين الأتاسي بزيارة إلى محافظة السويداء برفقة صلاح جديد، فقام حاطوم باعتقال الوفد الحكومي كاملاً، ما استدعى تدخلاً فورياً من وزير الدفاع

آنذاك حافظ الأسد، ولم يُعرف حتى اللحظة كيف علم الأسد بعملية الاختطاف تلك، وقام الأسد بتهديد حاطوم وأرسل نفاثات سلاح الجو لتحوم فوق قلعة السويداء وأمر اللواء المدرع السبعين أن يسرع إلى جبل الدروز، ففر حاطوم من المواجهة وهرب إلى الأردن، وهناك عقد مؤتمراً صحافياً شرح فيه خطورة وقوع حرب أهلية طائفية في سورية، أتبعه بأيام بتصريح اتهم فيه النظام بالإعداد لدولة علوية . .

وبذلك انتهى تقريباً الدور الدرزي المؤثر في السلطة، وتم تتويج ذلك بعد عودة حاطوم من منفاه في الأردن بعد عام من هربه في ظل حرب الـ 67، حيث قبض عليه الإسماعيلي عبد الكريم الجندي وقام بنفسه بتكسير أضلاع حاطوم، ثم سلمه ليُقتل مباشرة بعدها . .

وهنا باتت الساحة خالية للعلويين والإسماعيليين، لتبدأ تصفيات جديدة بين من تبقى من القوى، انتهت بإزاحة الكتلة الإسماعيلية هي الأخرى عن ساحة السلطة في سورية، إذ أدى اصطفاف الإسماعيليين إلى جانب صلاح جديد في نزاعه مع حافظ الأسد إلى بداية نهاية وجودهم، ففي شباط 1969 تذرع حافظ ورفعت الأسد بمحاولة اغتيال مزعومة لحافظ الأسد مدعومة من عبد الكريم الجندي، ليحركوا دباباتهم إلى وسط العاصمة لينفذوا انقلاباً محدوداً، ويضيقوا على أنصار الجندي، الذي لم يحتمل الموقف وانتحر بمكتبه في آذار 1969 لتكون نهاية السيطرة الإسماعيلية في سورية، وليصفو الجو تماماً للعلويين . . .

إلا أنّ ذلك لم يكن كافياً للاستقرار السياسي والعسكري في البلاد، حيث أنّ الخلاف ما بين صلاح جديد وحافظ الأسد كان ما يزال قائماً، وقبل أن يُجهز حافظ الأسد على رفيق دربه قام بتصفية مؤيديه ليتخلص من آخر كتلة سنّية في الجيش والتي اصطفت إلى جانب جديد ضد الأسد، فتخلص من عناصر الضباط الحوارنة الذين كانوا حلفاءه يوماً ما في اللجنة العسكرية الخاصة. . .

وبعدها كان صلاح جديد وحليفه نور الدين الأتاسي لقمة سائغة لحافظ الأسد، فتخلص منهما بعملية عسكرية محدودة سميت بالحركة التصحيحية في تشرين الثاني من عام 1970 وقام باعتقالهما، وبقيا في السجن إلى أن مات صلاح جديد فيه، في حين أفرج عن الأتاسي قبل أشهر معدودة من وفاته هو الآخر. . .

ثانياً: كيفية تعامل النظام مع بقية الطوائف بعد وصوله إلى الحكم

كما ذكرنا في الأجزاء السابقة من البحث، فقد عمد حافظ الأسد بمساندة طائفته إلى التخلص من كل الكتل غير العلوية في السلك العسكري قبل وصوله إلى سدة الحكم، حيث تم التخلص من السنّة على عدة مراحل، آخرها بالقضاء على كتلة أمين الحافظ، وتم القضاء على الدروز بإنهاء كتلة سليم حاطوم وإعدامه، وكذلك فعلوا بالإسماعيليين، حيث انتهى دورهم بانتحار عبد الكريم الجندي. .

والحقيقة أنّ حافظ الأسد -برغم ميوله الطائفية- كان يستخدم طائفته لتحقيق طموحاته السياسية، لذلك وبعد أن تخلص من كل خصومه من الطوائف غير العلوية، اتجه نحو طائفته ليتخلص من

خصومه فيها الذين ربما يشكلون له عائقاً أمام تطلعاته بالحكم، واستطاع بسهولة وبحكم تغلغلة في الجيش والأمن أن ينهي دور العلوي صلاح جديد فيما عرف بالحركة التصحيحية عام 1970.

ومنذ ذلك التاريخ الذي شهد وصول أول علوي إلى منصب رئيس الجمهورية، كرّس حافظ الأسد سياسته الطائفية، فبعد أن ضمن ولاء طائفته له بإزاحة خصومه منها، بدأ بتعيين أبناء طائفته في السلك العسكري وبشكل ملفت جداً، حتى أنّ بعض الضباط السنّة في الجيش -وهم قلة- أكدوا للأستاذ عدنان سعد الدين أنّ عدد الضباط العلويين في الجيش تجاوز السبعين إلى الثمانين ألفاً، مما يعني أنّ أغلب ضباط الجيش هم من هذه الطائفة، مما يؤكد السياسة الطائفية المتبعة في تلك المرحلة...

وفي محاولة منه لتغطية هذه السياسة الطائفية، والعمل على استمالة السنة... قام الأسد بتعيين معظم وزراء الحكومات المتعاقبة في فترة حكمه من السنّة بل إنّ نائبه بالعادة كان سنّياً أيضاً، في حين حظي العلويون بالنسبة الأقل في تلك الحكومات، حتى أنّ بعض الوزارات السيادية كوزارة الدفاع والداخلية كانت من نصيب السنّة، إلا أنّ هذه الوزارات كانت منزوعة المخالب، وقد أفرغت من محتواها الفاعل لصالح الأسد الذي كان يتحكم بكل قراراتها الحاسمة، ليصبح هؤلاء الوزراء واجهات تخفي الوجه القبيح لطائفية نظام الأسد، وحتى المناصب العسكرية الحساسة، كانت بيد سنّة لا حول لهم ولا قوة أمثال ناجي جميل رئيس السلاح الجوي ويوسف شكور رئيس الأركان...

ولعلم الأسد أنّ طائفته وحدها لا تكفي لتثبيت أركان حكمه بدأ بالتوجه إلى دول إقليمية في المنطقة له معها قواسم مشتركة لتساعده في سياساته تلك، فالعلويون يشكلون نسبة ضئيلة في المجتمع وهم كنقطة في محيط سنّي عربي كبير، لذا لجأ الأسد لإقامة علاقة وثيقة مع إيران ذات الغالبية الشيعية، حتى في فترة حكم الشاه الذي قدم 300 مليون دولار دعماً لحكومة الأقليات في سورية، وقد توثقت هذه العلاقة بشكل أكبر بعد انتصار الثورة هناك ووصول الخميني إلى الحكم، وكانت ذروة هذه العلاقة بتوريد السلاح إلى إيران إبان الحرب العراقية الإيرانية والتي كانت إيران محرومة منه بسبب قرارات مجلس الأمن الذي منع توريد السلاح لكل من العراق وإيران. . .

ويجدر بالذكر هنا أنّه وبالرغم من استخدام الأسد لطائفته إلا أنّه لم يكن يثق بكل أبنائها بحسب ما يراه توفيق دنيا أحد أبناء الطائفة العلوية في مذكراته، فحصر المناصب الرئيسة المهمة بعشيرته (الكلبية القراحلة)، فكان قادة الأجهزة العسكرية والأمنية من هذه العشيرة والموجودة في المنطقة الممتدة ما بين نهر السين ومفرق قرية القرداحة، وتمتد صعوداً حتى القرى التي تقع في قمة سلاسل هذه الجبال ونسبة سكان هذه المنطقة لا يتجاوز الـ 4 بالمئة من نسبة العلويين في سورية، حتى أنه في إحصائية عام 1967 عندما كان حافظ الأسد وزيراً للدفاع، تبين أنّ إحدى تلك القرى ذات التعداد السكاني الذي لا يتجاوز 700 فرد من رجال ونساء وأطفال وشيوخ، كان منهم ضباط وطلاب ضباط في الكليات

العسكرية المختلفة ما يتجاوز الثلاثين فرداً، في الوقت الذي لم تحصل فيه إحدى القرى العلوية في حماة والتي تعد عشرة آلاف نسمة سوى ثلاثة ضباط لا غير. . .

ورغم ما سبق ذكره من اختزال الطائفة العلوية بعشيرة صغيرة ومن ثم اختزال هذه العشيرة بعائلة الأسد، ليصبح أبناء حافظ الأسد وإخوانه هم ركائز الحكم، إلا أنّ الأسد استطاع أنّ يزجّ طائفته بالكامل في مواجهة الأكثرية السنّية وبقية الأقليات الأخرى في البلاد، وذلك بتخويف أبناء هذه الطائفة من الطوائف الأخرى من جهة ومن جهة أخرى من خلال تأمين الوظائف العسكرية المختلفة لهم وتحسين مستوى معيشتهم على حساب بقية أبناء الوطن، فبات العلوي يخشى على وظيفته وعلى ما يملكه من امتيازات حال زوال حكم الأسد برغم ما يعانيه هذا العلوي من إقصاء وتهميش في المناصب السيادية في البلاد، حتى أنّ مثقفي هذه الطائفة كانت لهم حصة في سجون هذا النظام وحصة من قمعه وترهيبه في حال مخالفتهم لتوجهات النظام الحاكم. . .

واستمرت هذه السياسة الطائفية طيلة ثلاثين سنة من حكم حافظ الأسد حتى موته في حزيران من عام 2000 ليتسلم الراية بعده ابنه بشار، الذي لم يغير شيئاً من سياسات والده، فاستمرت الامتيازات الممنوحة للعلوي في كل مناحي الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى قيام الثورة السورية عام 2011. . .

ثانياً: المخطط

بعد هذا السرد التاريخي الذي يثبت طائفية النظام الحاكم في سوريا ومن خلال حزب البعث، واستغلال هذه الطائفية في تصفية الخصوم والانقضاض على المفاصل الحيوية للدولة، ونهب مقدرات البلاد وقمع العباد، نتوقف عند تفعيل خطتهم الجاهزة للانكفاء واعلان دولة علوية على الساحل السوري برمته، خاصة بعد فقدان السيطرة الحقيقية على الأرض، وتحول المواجهة تدريجياً إلى ما يشبه مواجهة طائفية، على الأقل من طرف النظام.

1. تغذية الشعور الطائفي

لا شك بأن النظام وخلال عقود من الزمان حوّل البلاد إلى ما يشبه حالة طائفية راكدة أو خاملة، مع الاعداد لتحريكها وتفعيلها وقت الحاجة، والمتتبع للشأن السوري لا يغفل عن حقيقة مفادها أن هناك فرز طائفي بشكل أو بآخر في المدن والبلدات السورية بل حتى داخل المدينة الواحدة (بانياس والقطيفة مثلاً)، ورغم أن هذا الفرز لم يتسبب بأي مشاكل حتى وقت اندلاع الثورة السورية، إلا أن تنفيذ مخطط النظام اقتضى تحريك النعرات والقيام بمذابح كما سيأتي لاحقاً لتأجيج البعد الطائفي.

والحديث لا يقتصر على طائفة سنية مقابل طائفة علوية، بل تعداه لتخويف الأقليات الأخرى، والادعاء بأن نظام الأسد هو الذي يحميها، وهو ما وقع فيه قساوسة ورجال دين من الصف الأول، وهكذا نجح نظام الحكم في سوريا في إثارة مخاوف من نوع آخر، مخاوف الأقليات التي وللأسف ابتلعت الطعم، وهنا يقول أمجد ناصر «المدهش أن أول من تحدث عن الفتنة في سوريا، مع اندلاع الانتفاضة، كان النظام نفسه، بل رأس النظام تحديداً، ثم تلته أبواقه الرسمية وغير الرسمية. وها نحن الآن بعد ثمانية أشهر على الانتفاضة نجد أنفسنا أمام حديث متواتر، داخلياً وخارجياً، عن الفتنة الطائفية وأشباح الحرب الأهلية في سوريا.

فهل هذا التلويح بالحرب الأهلية، القائمة على اعتبارات طائفية، تهويل إعلامي أم حقيقة لا يجدي الأسف وحده لتداركها؟ يصعب القطع في ذلك.

فالنظام الذي يعبئ الطائفة العلوية والأقليات الدينية الأخرى، كما يردد كثير من نشطاء الانتفاضة، ويشحنها بالخوف على مصيرها لا بدَّ أن يحدث أثراً على الأرض، وهذا ما يتضح من ضعف مشاركة «الطوائف السورية الصغيرة في الجهد الانتفاضي ضد النظام».

وفي سبيل تحقيق الأهداف المرسومة حوّل نظام بشار الأسد الطائفية الدينية إلى طائفية سياسية، وهو ما يلخصه الكاتب ثائر الناشف فيقول «إن ما تعيشه سوريا، مرحلة متطورة من الطائفية

السياسية، فالناظر إلى مؤسسات الدولة، لا يخطئ وجودها، بل سيجدها موزعة على أساس طائفي ومناطقي، حتى داخل صفوف «البعث» الذي تحكم الطائفة باسمه، فالأغلبية السياسية التي ضمنتها من الطوائف الأخرى منذ انقلاب 23 فبراير/ شباط 1966، لا تعدو كونها مبايعة بأرخص الأثمان، طمعاً بجزء يسير من كعكة السلطة.

وما عزز حضور الطائفية السياسية، اقتراب النظام من إيران والتحالف معها، لأسباب ظاهرها سياسية - اقتصادية، بداعي الدفاع عن فلسطين ودعم «المقاومة» وباطنها طائفي - مذهبي جرى العمل عليه منذ وصول رجل الدين الإيراني الخميني للسلطة في طهران عام 1979، وظهر جلياً في وقوف الأسد الأب إلى جانب إيران ودعمها في حربها ضد العراق طيلة ثمانية أعوام.

كما تعزز حضورها (الطائفية السياسية) أكثر من ذي قبل مع اعتلاء الأسد الابن سدة الحكم، الذي تزامن مع تطورات إقليمية كبرى، أبرزها الحرب الأميركية على العراق عام 2003، وسقوط نظام صدام حسين، ما أعطى زخماً سياسياً متزايداً لجارته اللدودة إيران، كي تبسط نفوذها الإقليمي في المنطقة وتنفيذ مشروعها المذهبي (التشيع السياسي) بغطاء سياسي عنوانه الدفاع عن المقدسات، انطلاقاً من سوريا التي باتت ساحة مفتوحة أمام كل الاحتمالات».

2. إعداد المكان

بعد أشهر قليلة من بدء شرارة الثورة السورية، أدرك النظام السوري أنه لن يصمد طويلاً، وبدء بدوره بتجهيز «دولته» المفترضة، واتخذ في سبيل ذلك خطوات منها:

- ترويج خطاب التخويف الطائفي في السر والعلن لتحويل الثورة من ثورة ضد النظام والاستبداد إلى صراع طائفي بين الأكثرية السنية والأقليات المسيحية والعلوية والدرزية.
- نقل عائلات علوية كاملة لمنطقة الساحل في اللاذقية وبانيا وطرطوس والجبال المحيطة بها، وكان المعارض السوري غسان عبيدو صرح بأن «النظام السوري بدأ بالفعل في رسم الدولة العلوية، وأن أتباع النظام السوري يُشيعون أن في الساحل وبعض جباله غازًا ونفطًا وربما يورانيوم وماساً، ليقنعوا العلويين أنه ستكون لهم دولة غنية»، وتشير الدلائل الى أن انتقال العائلات العلوية التي تقطن المحافظات السورية وهجرتها نحو مناطق الساحل التي تسيطر على معظمها الطائفة العلوية، هو خطوة باتجاه عزل المنطقة والهيمنة عليها.
- نقل معدات عسكرية وأسلحة استراتيجية وبكميات كبيرة إلى تلك المناطق.
- تخزين أطعمة ومواد غذائية بكميات كبيرة في المناطق التي يتم إعدادها.
- عسكرة وتجييش عدد كبير من أبناء الطائفة يتم الاعتماد عليهم

بشكل كبير في ارتكاب المجازر والفظائع - قوى أمن وشبيحة.

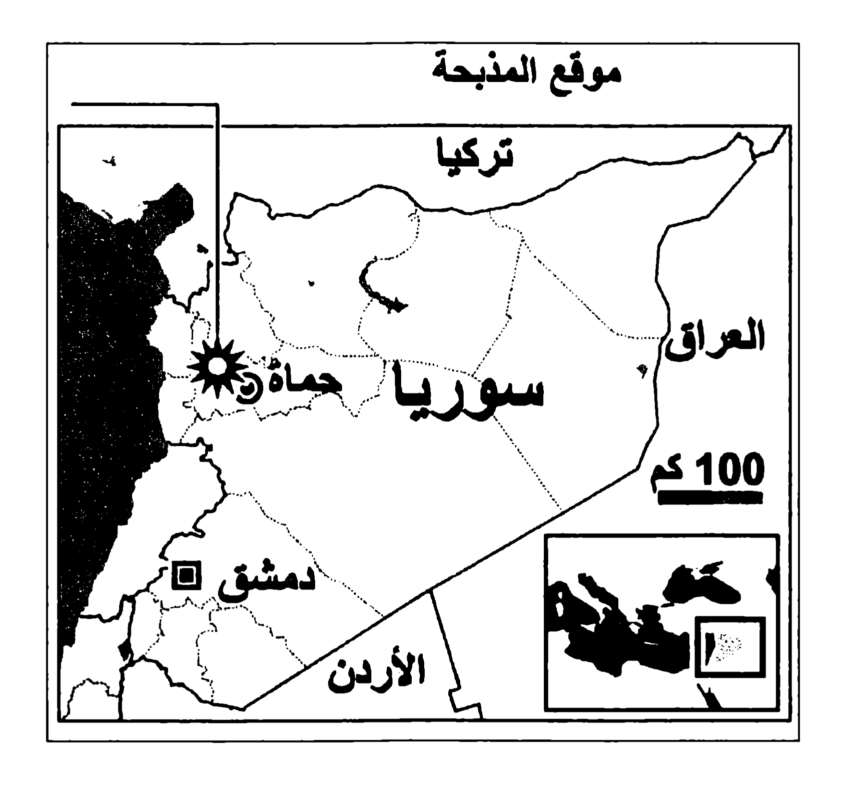
- توسيع مطار باسل الأسد وهو يبعد عن اللاذقية مسافة 23 كيلومتر ليصبح مطاراً دولياً متكاملاً.

- تهجير السكان من غير الطائفة العلوية من المناطق المستهدفة، حيث قام النظام بتهجير بلدات التريسا، حلفايا، تيزين، خنيزر، كفرانطون، مع محاولة تهجير بلدات أخرى تتعرض للقصف المدفعي اليومي والمحاصرة بالدبابات وراجمات الصواريخ وهي بلدات شيزر، الجبلة، الجديدة، قرناز حيالين وبريديج.

- لم يكتف النظام بمحاولات التهجير، بل قام بمذابح ممنهجة ومبرمج لبث الرعب وحمل باقي السكان على الهجرة طواعية وهو ما حدث فعلياً في الحولة والقبير والتريمسة، وما يجمع تلك القرى أنها قرى سنية في محيط من القرى العلوية.

- يقول زين الشامي حول تلك المحاولات: «بعض المراقبين يشيرون الى اصرار قوات النظام السوري على اقتحام وتهجير اهالي مناطق معينة في حمص وريفها مثل سهل الحولة الذي تجاوره بعض القرى العلوية والشيعية اضافة الى مدن الرستن وتلبيسة والقصير ايضا. كذلك تحدث البعض عن عمل قوات ومرتزقة النظام السوري على تهجير نحو خمس قرى من ريف حماة، ويضربون مثالا على ذلك مجزرة القبير التي راح

ضحيتها نحو مئة شخص. وفي اللاذقية شهدت منطقة الحفة «السنية» ومعها قرية «سلمى» عملية عسكرية لقوات النظام كان من نتيجتها مقتل المئات من ابناء المنطقة من الطائفة السنية ونزوح عشرات الآلاف منهم الى مناطق جسر الشغور في ادلب والى الحدود التركية. هذه الوقائع المؤلمة على الارض بدأت تعطي نوعا من القبول للحديث عن هذا «المخطط»، نقصد تفكير النظام السوري وعمله على تأسيس دولة علوية في المستقبل.



- استهداف مدينة حمص تحديداً بالقصف والقتل والتدمير - أو بشكل أدق الأحياء غير العلوية من مدينة حمص - لأسباب مختلفة سيقت في تبرير ذلك، منها من اعتبر أن حمص استراتيجية وهي العاصمة المفترضة للدولة العلوية بدلاً من اللاذقية، ومنها ما أرجعه لمشروع الهلال الشيعي ليقول «عند التمعن بخريطة الشرق الاوسط اذهب ببصرك الى الحدود السورية العراقية فتجد ان محافظة حمص فقط هي التي تصل بين جبال الساحل السوري و الجنوب العراقي وعند التمعن بخريطة حمص تجد ان اكثر من من التواجد السكاني هي في المثلث . .حمص المدينة ـ القصير ـ الرستن، وعليه يكون المشهد اكثر وضوحاً . .تهجير سكان هذا المثلث يفتح الطريق عريضاً لحلم اقامة الهلال (. . .) من ايران مروراً بجنوب العراق عبوراً بحمص وصولاً الى الرستن ومنها صعوداً الى جبال الساحل السوري و نزولاً الى البقاع اللبناني (وهذا ما يفسر ايضاً الهجوم الشرس على سهل الزبداني)، ومنها ما أرجع ذلك لأسباب تاريخية طائفية بحتة.

ولنستكمل الصورة، نعرض هنا نص ما نشرته صحيفة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ 11 آذار/مارس 2010 في عددها رقم 12157:

الجيش الحر: النظام بدأ التحضير لإقامة الدولة العلوية. . وحكم ذاتي للأكراد الواوي يتحدث لـ «الشرق الأوسط» عن نقل مخزون من القمح. . ومخازن أسلحة إليها أنطاكية (جنوب تركيا): «الشرق الأوسط».

أكد ضباط في «الجيش السوري الحر» وجود معلومات استخبارية عن قيام النظام بإفراغ مخازن الأسلحة في مناطق سورية عدة ونقلها إلى الساحل السوري تمهيدا لما يقولون إنه مخطط لإنشاء دولة علوية فيها، فيما كشف معارضون النقاب عن وجود خبراء إيرانيين في مجال «مكافحة الشغب» يقومون بتدريب عناصر الشرطة السورية، وزودوا «الشرق الأوسط» بوثيقة تثبت وجود 27 خبيرا إيرانيا في مجال مكافحة الشغب في نادي ضباط الشرطة السورية، هي عبارة عن طلب رسمي لتأمين التغذية لهؤلاء موقع من وزير الداخلية اللواء محمد الشعار.

وقال أمين سر المجلس العسكري لـ«الجيش الحر» النقيب المظلي عمار الواوي لـ«الشرق الأوسط» أمس إن لدى الجيش معلومات استخبارية عن تحركات وإجراءات يقوم بها النظام في مجال التأسيس لإقامة «دولة علوية على الساحل السوري»، مشيرا إلى أن الأمر هو نتيجة «النصيحة التي قدمها له رئيس المخابرات الروسية ميخائيل ستراديكوف باستغلال الفرصة واستثمار الوقت المتبقي لديه لإنشاء دولة علوية»، متهما الأسد بـ«محاولة إدخال البلاد في آتون حرب أهلية قد تطيل بعمره وعمر نظامه، وبذلك ترد روسيا على توسع النفوذ الغربي باتجاه الشرق وتضمن لها موطئ قدم في المنطقة، لا سيما في الساحل السوري الذي تقع فيه قواعد بحرية ودفاعات جوية روسية، بحيث تستخدم المنطقة للمساومة مع أميركا، لا سيما أن روسيا عادت بخفي حنين». وقال الواوي إن تقارير استخباراتية للجيش الحر ومعلومات تقدمها

وحدات الأمن والاستطلاع توضح أن «حدود هذه الدولة ستشمل الخط الممتد من الحدود اللبنانية مرورا بحمص التي يجري فيها أعمال تطهير وإبادة جماعية، حتى جسر الشغور المحاذية للحدود التركية وذلك نظرا لوجود العلويين في أنطاكيا واسكندرون (جنوب تركيا) وهم المؤيدون للنظام السوري والمدعومون منه ماليا ولوجستيا، مرورا بالمناطق الواقعة غرب مدينة حماه وسهل الغاب وستكون حدود جبل الزاوية الحدود الشرقية للدولة حتى الشريط الساحلي على البحر غربا والتي ستشمل محافظات اللاذقية وطرطوس».

وقال النقيب الواوي إنه «تم التأكد من صحة التقارير الواردة في هذا الإطار من عناصر داخل أجهزة مخابرات النظام ومن وحدات استطلاع تابعة لنا أفادت أن النظام قام بتهجير البلدات الواقعة على الخط المذكور وهي بلدة التريسا، حلفايا، تيزين، خنيزر، كفرانطون، ومحاولة تهجير باقي البلدات الواقعة على نفس الخط الذي يقع تحت القصف المدفعي اليومي والمحاصرة بالدبابات وراجمات الصواريخ وهي بلدات شيزر، الجبلة، الجديدة، قرناز حيالين وبريديج». ولفت إلى أن «هذا المخطط أعدته المخابرات الروسية وأشار في نفس السياق، إلى «تقارير تشير إلى أن النظام قام بإفراغ الكثير من مستودعات الأسلحة وشحنها على مدى أسبوعين باتجاه المنطقة الساحلية». كاشفا عن «تقارير أخرى تؤكد اجتماع رئيس شعبة الأمن السياسي مع كافة أجنحة الأحزاب الكردية (العمال الكردستاني) وبردة وبعض

الأجنحة الفردية وقد قدّم لهم وعودا بمنح الأكراد حكما ذاتيا ولاقت بحسب معلوماتنا هذه الوعود تجاوبا من قبل هذه الأحزاب بالإضافة إلى أن كميات كبيرة من القمح المخزنة في المنطقة الشرقية تم نقلها إلى المنطقة الساحلية مما يدل على النية المبيتة للنظام بالتفكير والإعداد عمليا لهذه الأفكار المجنونة».

3. نشر الطائفية وتعميقها وتبنيها

ومع تغذية الشعور الطائفي ومن ثم إعداد المكان المفترض للدولة، بدأت مرحلة أخرى، جزء منها خرج عن السيطرة، لكنه يصب في خانة نشر الفكرة وربما تقبلها، من خلال عوامل كثيرة، ساهمت وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تسريع عملية الفرز والفصل الطائفي، وربما حرف مسار الثورة السورية، وبغض النظ عن الاتفاق أو الاختلاف مع ما كتبه علي أسعد وطفة، إلا أن تحليل العوامل الذي أورده يستحق التوقف عنده، وفيه يقول:

وفي محاولة منا للبحث عن إشكالية النمو الكبير في الخطاب الطائفي يمكن القول بأن هذا الخطاب ينمو بطريقة سرطانية تحت تأثير عدة عوامل أهمها:

أولاً: عمل النظام من البداية على ترويج خطاب التخويف الطائفي في السر والعلن لتحويل الثورة من ثورة ضد النظام والاستبداد إلى صراع طائفي بين الأكثرية السنية والأقليات المسيحية والعلوية والدرزية. واستطاع أن ينجح إلى حدّ كبير في بث الخوف والرعب بين صفوف الأقليات خوفا من استبداد

الأطراف الدينية المتشددة في الأكثرية السنية. وهناك من يعتقد بأن النظام عمل على إثارة بعض الفتن هنا وهناك كيف يكسب ولاء الأقليات وولاء الطبقة البرجوازية من السنة بوصفهم أقلية اجتماعية تخاف من التشدد والتصلب.

ثانياً: عملت القوى السياسية الدينية السلفية المتطرفة المتشددة المضادة للنظام (العرعور نموذجا) على اضرام النار في وقود الطائفية أملا في زعزعة النظام وإسقاطه، وكانت تعول كثيرا على تدمير النظام السياسي من خلال إحداث تصدعات طائفية في داخل بنية النظام السياسي: انشقاقات دبلوماسية، انشقاقات في الجيش، توليد تصدعات طائفية في مختلف مكونات النظام. ولم تنجح هذه الجماعات التي تأخذ طابعا إسلاميا في تحقيق غايتها هذه حتى اللحظة، لأن الأكثرية (أي سنة النظام) حافظت على ولائها المطلق للنظام سياسيا وعسكريا حيث غلبت لغة المصالح على منطق الشعور الطائفي وغيبته.

ثالثاً: عملت بعض القوى الإقليمية على توليد الثقافة الطائفية وتعزيزها إعلاميا ودعمها عبر مختلف القنوات والدوائر وهي تريد بذلك إسقاط النظام والهدف طبعا إسقاط المحور السوري الإيراني حزب الله لاعتبارات إقليمية وسياسية. لقد تعمد الإعلام في هذه الدول إثارة النعرة الطائفية دائما عبر نشر وقائع وأحداث قتل وجرائم وتعذيب تحمل بصمة طائفية سواء بالصوت والصورة والرمز: اظهار اللهجة الساحلية العلوية في أغلب حوادث القتل والتعذيب وإن كان بعضها مفتعلا.

رابعاً: عملت بعض الدول الكبرى (مثل روسيا على سبيل المثال وليس الحصر) على تأجيج هذه الثقافة الطائفية وليس غريبا أن تعلن دولة كروسيا على لسان وزير خارجيتها بأنها لا تريد حكومة إسلامية سنية الطابع في سوريا. وهذا الموقف قد نجده ملتبسا أيضا في السياسيات الأمريكية والغربية. وفي هذه السياسيات عودة إلى السياسات الاستعمارية في الستينات حيث تلقت الأقليات والطوائف اللبنانية دعما خارجيا من بعض الدول بصورة علنية وصريحة. ومن الطبيعي أن هذه السياسية هي سياسية استعمارية بغيضة وكريهة تريد هذه الدول من خلالها فرض الهيمنة وتمزيق الدول التي تعاني من وضعيات طائفية بعينها.

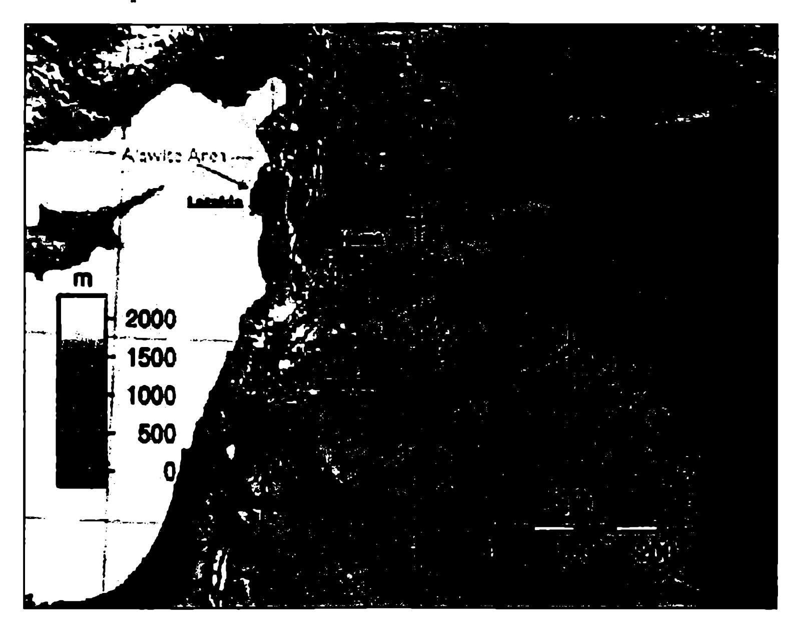
خامساً: مارست بعض أقطاب المعارضة السورية (لا نريد ذكر الأسماء هنا) خطابا طائفيا سياسيا علنيا على شاشات التلفزيون ووسائل الإعلام. وقد أثار هذا الخطاب البغيض وما زال يثير لغطا وهرجا كبيرا بين صفوف المثقفين السوريين.

4. مقومات الدولة العلوية

ورغم رفض الفكرة جملة وتفصيلا، إلا أن مروجيها ومتبني تنفيذها يسوقون أسبابهم في هذا الشأن، وهو ما ذهب إليه بنكي حاجو (كردي سوري!!) ليطرح السؤال ويجيب عليه.

ما هي مقومات تأسيس دولة علوية في سوريا؟.

اولاً: الطائفة العلوية طيف متجانس جغرافيا واجتماعيا ودينيا، وتم فرض الاضطهاد والظلم عليه بقوة السلاح ولمدة خمسة قرون.



ثانياً: تجربة طويلة في ادارة الدولة لمدة اربعين عاما الاخيرة، بما في ذلك العلاقات الدلبلوماسية والصفقات الدولية وصداقات ومصالح مع اصحاب القرار السياسي والمالي في العلم اجمع.

ثالثاً: الطائفة تملك من الموارد المالية الهائلة في الداخل والخارج تكفي لادارة دولتها لعدة سنوات وتلك الاموال لازالت تستثمر وبارباح خيالية في عالم الرأسمال.

رابعاً: الطائفة لديها جيش قوي من ابنائها واسلحة متطورة وتجربة فريدة في الاستخبارات والقوى الامنية والتجسس.

خامساً: الطائفة تملك جيشا آخرا من طراز فريد وسيفدي بالغالي والنفيس في سبيل الحفاظ على مانهبه من ثروات هائلة، وما اقترفوه في سبيل تلك الثروات من جرائم، وبذلك يكون هذا «الجيش» قد ربط مصيره بمصير النظام حتى النهاية. هذا «الجيش»

يشبه الجيش الانكشاري العثماني حيث كانوا يُفصل افراده عن عائلاتهم وهم اطفال ليخدموا السلطنة والسلطان الى آخر نفس في حياتهم حيث تربى هذا الجيش على ايدي رجال الطائفة.

بين المعارضات السورية الحالية فلول لابأس بها من هذا «الجيش» العرمرم وليس غريبا ان يعود هؤلاء الى حضن «ولي النعمة» مرة اخرى في الدولة العلوية للاستمرار في تقديم الخدمات اللامجانية والتي تحتاج الى دهاء وتجربة خلاقة.

سادساً: الحدود الغربية للدولة العلوية هو كل الساحل السوري اي البوابة التي توصلها الى كل اطراف الدنيا. هذه الدولة تستطيع العيش فقط على واردات السياحة من ساحل المتوسط الدافئ ابد الدهر كاسبانيا مثلا، وهي ثروة لاتنضب بعكس النفط وغيره.

وفي تفنيد النقاط الست السابقة، كتب جمال عيسى رداً مباشراً قال فيه:

«حديث الكاتب للأسف ينم عن جهل واضح بالحقائق، ويعج بالمغالطات التاريخية، وكأن غايته ليست سوى أن يبرر بطريقة غاية في الفجاجة ماقام ويقوم به العلويون من كل الموبقات التي ذكرها في مقاله، وهو إذ يتطرق إلى الطائفية في سوريا ويؤكد أنها موجودة، لم يقدم شاهداً تاريخياً واحداً على ماذكر، أما إذا كان يساوي بين الأتراك (السنة) والغالبية السورية فهذا لعمري لايختلف كثيراً عمن يزن الأمور (بالشيلة) كما يقولون بالعامية، ويعطي دواء عاماً شافياً لجميع الأمراض.

حيث أن الأتراك، إبان حكمهم الذي دام اربعة قرون عجاف، لم يستثنوا أحداً من ظلمهم، ومارسوا القمع والقهر والتنكيل ضد جميع الطوائف السورية ومن ضمنهم العلويين. وما إن تخلصت سوريا من الحكم العثماني البائد وبعد ذلك الإستعمار الفرنسي وإستقرت فيها الأوضاع نسبياً حتى ظهرت طلائع المفكرين العرب (وليس السنة فقط) ترفع شعارات قومية تعزز اللحمة الوطنية وتنادي بشعار الدين لله والوطن للجميع وتفسح المجال أمام جميع الطوائف والملل السورية للمشاركة في بناء الوطن السوري التليد، وهذا ما أتاح المجال أمام العلويين بصورة خاصة للإنخراط في المجتمع وتولي المناصب القيادية وغير القيادية، والمشاركة بصورة فعالة في بناء الجيش السوري.

أما بشأن إقامة دولة علوية في سوريا، فإني أتفق مع الكاتب تماماً بكون العلويون يشكلون طائفة متجانسة إجتماعياً وليس دينياً أو جغرافياً بالمعنى الحرفي للكلمة، لأن العلويين لايمارسون في حقيقة الأمر أي دين أو عبادات (وهذا ليس مأخذاً عليهم)، ثم أنهم لايشكلون من منطقة الساحل التي هي موطنهم على حد قول الكاتب سوى نسبة ضئيلة جداً ومن منا لايعلم (إلا الجاهل بالديمغرافيا السورية) أن مدينتي اللاذقية وطرطوس هما مدينتين يشكل السنيون فيهما الغالبية العظمى من السكان، بينما لايقيم العلويون سوى في المناطق الجبلية الداخلية التي تبعد بمسافة غير قليلة عن الشريط الساحلي السوري.

فهل سيقومون بطرد أهالي اللاذقية وطرطوس إلى الداخل ليحلوا مكانهم ويؤسسوا دولتهم العلوية (المتجانسة)؟

أما تجربة حكمهم للمجتمع والدول فهي للأسف تجربة فاشلة بإمتياز، إذ أن العلويون لم يستطيعوا أن يقيموا دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة رغم بقائهم في الحكم لمدة زادت على أربعة عقود، وكل ما إستطاعوا القيام به هو المحافظة على أشكال الدولة التي كانت قائمة قبل حكمهم وإفراغها الدولة من مضمونها. وإذا كانوا قد أنشأوا شبكة علاقات ومصالح دولية على مدار تلك الفترة، فعلاقاتهم ومصالحهم إقتصرت على أشخاص وليس دول وحكومات، وهل الموارد الهائلة التي يملكونها تشمل كل أفراد الطائفة العلوية، أمبضعة أشخاص كانوا ولازالوا من عظام الرقبة وإستطاعوا بحكم قرابتهم من العائلة الأسدية الوصول إلى الثراء الفاحش بطرق لايجهلها أحد، بينما بقيت الغالبية الساحقة من أبناء الطائفة العلوية تعيش حالة من العوز والكفاف، ينتظرون آخر الشهر لكي يتسلموا مرتبهم الشهري (الإعانة) الذي لايكاد يسد الرمق.

أما هذا الجيش القوي والتسليح الحديث الذي يمتلكون على حد قول الكاتب، فهو جيش لايقوى إلا على العزل من السلاح ولايملك أن يرمي طلقة واحدة على أي عدو خارجي محتمل، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى، ثم من أين لهذا الجيش أن يشتري الذخيرة الباهظة الثمن إلا من السياحة التي تأتي وارداتها من الشريط الساحلي المنتظر، بيضة القبان للدولة العلوية المقبلة على رأي الكاتب.

وإذا أردنا أن نتطرق إلى القيم المجتمعية التي يمتلكها العلويون كحرية الفرد وحقه في الإستمتاع بالحياة العصرية، فلماذا

لم يطبقوا هذه القيم ويعطوا هذه الحقوق إلى المجتمع طيلة أربع عقود، هل لأن السوريين لايحبون الحياة العصرية ولايقدرون حرية الفرد وبالتالي (ما يستاهلون).

أما بشأن سؤالك: هل هناك قوى إقليمية أو دولية ترفض إقامة مثل هذه الدولة؟ فالأصح أن تسأل: هل هناك قوى إقليمية أو دولية تقبل إقامة هكذا دولة لاتملك أي مقومات كالتي ذكرتها في مقالك؟ أنا لاأضع اللوم طبعاً على ابناء الطائفة العلوية، بل كل اللوم والعتب على كبارها وأعيانها الذي غذوا هذا الكره والحقد التاريخي الأعمى تجاه إخوانهم في الطوائف السورية الأخرى، بدل أن يحاولوا رأب الصدع (هذا إن وجد صدع بالأساس) ودمج العلويين في نسيج المجتمع السوري بعد أن مد السنيون لهم يد التآخي والتعايش وحاولوا صهرهم في بوتقة المجتمع الواحد الموحد ولكن دون جدوى".

لقد عمل النظام جاهداً وخلال سنوات سيطرته على مقدرات الدولة على تحويلها إلى حكم طائفي من لون واحد، وهو ما يفسر قدرته على الصمود ميدانياً كل هذه الفترة، وعدم حدوث انشقاقات ذات شأن من طائفته، وفي قراءة سريعة لتركيبة القيادات الأمنية، يتضح حجم الاعتماد شبه الكامل على دائرة ضيقة من الأسرة والطائفة، هذه بعض أسمائها:

- رئيس شعبة المخابرات العامة وأمن الدولة: اللواء علي مملوك - علوي.

ونوابه:

- العميد زهير الحمد - شيعي- أصل فارسي.
- الغميد نزيه حسون - علوي.
- العميد غسان خليل - علوي.
- العميد حافظ مخلوف- علوي.
- العميد أنيس سلامة - علوي.
- العميد ثائر العمر - شيعي.
- رئيس شعبة المخابرات العسكرية: عبد الفتاح قدسية - علوي.

ونوابه:

- العميد علي يونس - علوي.
- العميد عدنان عاصي - علوي.
- رئيس الأمن الخارجي العميد فؤاد فاضل - علوي.
- رئيس شعبة المخابرات الجوية: اللواء جميل حسن - علوي.

ونوابه:

- العميد أديب سلامة - علوي - رئيس فرع التحقيق.
- قائد الحرس الجمهوري اللواء محمد شعيب علي سليمان - علوي، ونائبه: العميد محمد قاسم - علوي.
- المستشارون الأمنيون رؤساء أفرع الأمن السابقون:
- اللواء محمد ناصيف خير بيك - علوي ـ مسؤول العلاقات السورية الإيرانية.

- العميد عز الدين إسماعيل - علوي.

وعودة الجنرالات العلويون السابقون كمستشارين أمثال:

- العماد علي دوبا واللواء محمد الخولي واللواء إبراهيم حويجة واللواء إبراهيم صافي واللواء شفيق فياض واللواء حسن خليل.
- وزير الدفاع السابق: علي حبيب محمود - علوي.
- رؤساء الأركان العامة منذ 20 سنة علويون.
- نائب رئيس الأركان اللواء علي أيوب - علوي.
- نائب رئيس الأركان اللواء اصف شوكت - علوي.
- قائد سلاح الهندسة بالجيش : جهاد شحادة - علوي.
- مدير المكتب الأمني والعسكري لبشار اللواء بسام مرهج - علوي.
- قائد القوات الخاصة : اللواء جمعة الأحمد - علوي.
- اللواء علي عمار- علوي- قائد الفرقة الرابعة وهي أقوى الفرق وأخطرها، وهي الفرقة المدللة، وهي تحت سيطرة ماهر الأسد ومعظم قادتها علويون: مثل ملهم ميهوب وأحمد عبد الله وداوود اسبر وغسان بلال.
- مدير مديرية الدفاع الجوي - قائد الدفاع الجوي في سوريا: اللواء جميل بدر الحسن - علوي.
- قائد القوى الجوية بسوريا اللواء عصام حلاق- علوي.

- رئيس سرية الشرطة العسكرية والمهام الخاصة العميد هائل الأسد - علوي.
- قائد لواء حماية العاصمة دمشق اللواء 90 العميد زهير الأسد - علوي.
- قائد الوحدة 549 ((سرايا الصراع)) لحماية دمشق اللواء غسان الأسد - علوي.
- إضافة أن أغلب قادة الفرق العسكرية أو رؤساء اركانها هم (علوييون) عدا عن الكتائب والسرايا والافواج.

ثالثاً:الموقف من انشاء دولة علوية

وهنا نخوض في فرضية لا نتوقع تحقيقها أبداً وهي قيام دولة علوية على الساحل السوري، وما هي الأطراف الداعمة والمعارضة لهذا التوجه أو الاعلان؟

الطائفة العلوية

موقف الطائفة العلوية يعتبر أهم المواقف، خاصة إذا علمنا أن جزء كبير جداً من الطائفة العلوية يرفض توجه الطغمة الحاكمة في سوريا، ليقينهم أن ثمن هكذا خطوة سيكون باهظ الثمن، وبأنهم سيدفعون الفاتورة الانتقامية لمثل هذه المغامرة.

جدل كبير يدور داخل الطائفة العلوية، من لقاءات وتصريحات إلى منديات وصفحات على النت، نرصد منه على سبيل المثال ما ورد في الملتقى العلوي، وصفحة ائتلاف الشباب العلوي ضد نظام آل الأسد على صفحات الفيس بوك وفيه على سبيل المثال:

«هناك بعض ممن يحرص على بث السموم من حين لحين بين صفوف العرب والمسلمين عموماً والسوريين الآن خصوصاً، فكثير من الناس تتحدث عن قيام دولة العلويين فما حقيقة هذا الامر وما رأي العلويين بهذا الموضوع!

عندما كان من الممكن قيام دولة للعلويين على ايام المستعمر الفرنسي على زمن المجاهد الشيخ صالح العلي رفضها هو و رفاقه المجاهدين اللذين كانوا من مختلف الطوائف والاديان و قال حين عُرض ذلك الأمر : انا اول سنّي إن تعرض السنّة للأذى. و ابى الصبغة الطائفية على هويته او على الدولة. فعندما كانت دولة العلويين المعروضة على انها من لواء اسكندرون مروراً بجبل محسن في اللبنان الى الساحل السوري رفضناها فالآن سنقبل بالساحل السوري وحده !! واللهِ لو قدّموا الوطن العربي كلّه على انه دولة للعلويين لرفضناه ! فنحن نؤمن بالمعتقدات والأديان الأخرى ولا نكُن للآخرين إلا مشاعر الحب والاحترام والتقدير بغض نظر عن الطائفة أو الدين، فما من علوي يدعوا إلى قيام هذه الدولة المزعومة التي نحن اول معارضيها.

نعم قامت دولة للعلويين في سالف الدهر ولكن تلك الفترة كانت فترة صراعات مذهبية اما الآن نحن في عصر الإنسانية وتقبّل الآخر، وقيام دولة للعلويين او دولة مذهبية يعني القضاء على باقي المعتقدات وليس بيننا من يقبل بمثل هذه الجريمة»، ويضيف الملتقى العلوي وان كان هناك من يسعى الى قيام مثل هذه الدولة الطائفية او المذهبية فهذا ليس نحن و سنحاربه كان من كان.

سوريا ليست دولة علويين:

اما الذي يريد ان يجادل بان سورية الآن هي دولة للعلويين فهو انسان منافق ويعرف بداخله ان هذا نفاق وغير حقيقة وسورية ابعد ما يمكن على ان تكون دولة طائفية لاسباب بسيطة:

1. الرئيس من طائفة وزوجته من طائفة.
2. مناهج التربية الدينية في سوريا على المذهب السني وليس على المذهب الجعفري (المذهب العلوي).
3. الاعياد في سوريا الرسمية ليست علوية ولا يوجد عطل لاعياد العلوية.
4. ما من مقياس او ضابط لتوظيف الناس او رفض اناس، فاذا القينا نظرة على مجلس الشعب او مجلس الوزراء نرى انهم اشخاص من اطياف مختلفة واقلّهم هم العلويين.
5. العلويين لا يملكون مجلس لشؤون العلويين او اي هيئة دينية خوفاً من الاتهامات الطائفية.
6. لفقر العلويين وعدم وجود الوظائف ونظراً لشخصياتهم الصلبة النابعة من الحياة القاسية التي يتعرضون لها يفضلون الإلتحاق بالجيش وهذا امر غير مقصود لمن يزعم بتجييش العلويين فالجيش لا يتطلب اي امتيازات تعليمية او تعقيدات للراغب بالالتحاق به، ومرّة اخرى العلويين هم النسبة الأقل في الجيش مقارنةً بالمجموع فالجيش الذي يحمي سوريا الآن ليس جيش علوي بل جيش سوري وفقط سوري وبامتياز.

فاين هذه الدولة التي نحكمها ؟

سوريا وطن كبير ويتسع للجميع وبئس المصير لمن يحاول المساس بالوحدة الوطنية لهذا البلد فما هذه الا فتنة يقتلون العلويين لتحريضهم ويقتلون السنة لتحريضهم وفي قلوبهم مامن دين فلا

يجب ان نتأثر بهذه النعرات الطائفية فما من سنّي او علوي يقبل بهذه الافعال.

رسالة للعلويين المتأثرين بهذه الدعوات: وهم لا يتجاوزوا ال 5 بالمئة.

ما الفكرة من قيام مثل هذه الدولة، ستكون دولة صغيرة وضعيفة ومفككة وتتيح المجال للتحزّب الطائفي فتكون مبرر لوجود دولة عنصرية كاسرائيل وستقوم دول شبيهة على خلفيات مذهبية وطائفية وفيها سوف يكون الهلاك ليس فقط للعلويين وانما للعرب والمسلمين و لا نريد سوى تذكيركم بإمامنا علي عليه السلام الذي تحمّل وصبر على من نكر حقّه حرصاً على وحدة الأمة وخوفاً من شقاقها،و تعلمون خير المعرفة انّه لو اراد افنائهم بحد السيف لأفناهم برمقة بصر فإذا إمامنا علي عليه السلام حرص على وحدة الأمّة نأتي نحن اتباعة وندعوا للانفصال ! ونذكر للتاريخ فقط ان الإمام علي عليه السلام صلّى على المسلمين الذين حاربوه مع الناكثين لولايته بعد قتلهم فهل نترك ما أئتمنا به وهذه الاخلاق السمحة و ندعوا بأيدينا لشقاق هذه الأمّه. متأكدون بان الجواب الصحيح لديكم».

أين المثقفون العلويون

يجيب علي أسعد وطفة على هذا السؤال بشكل تفصيلي ليقول يمكن تقسيم المثقفين العلويين إزاء الفكر الطائفي إلى ثلاث فئات أساسية:

أولاً: شريحة من المثقفين العلويين لاذوا بالصمت المطبق إزاء ما يحدث وهذا يشمل موقفهم من النظام.

ثانياً: شريحة من المثقفين أعلنوا رفضهم للخطاب الطائفي وعملوا على تفنيده ومهاجمته وتحليل معطياته واحتواء تأثيراته السلبية ورفض كل تداعياته وردود الأفعال المرافقة له مهما تكن، وهذه الفئة تمثل روح الثقافة الحقيقية في الطائفة العلوية.

ثالثاً: هناك شريحة - مع الأسف الشديد - بدأت تغرق في مستنقع الطائفية والفكر الطائفي تحت تأثير ردود الأفعال والتصريحات والتلميحات والإشارات الطائفية التي تنبعث من هنا وهناك.

«عراعير» الطائفة العلوية: النكوص إلى دولة علوية بغيضة.

مع الأسف الشديد تضمنت خطب رأس النظام تلميحات كثيرة إلى قيام دولة علوية حاضنة للطائفة العلوية. وهذه التصريحات والتلميحات ستسجل نفسها بين أسوأ ما ارتكبه النظام بحق سوريا والطائفة العلوية نفسها. لقد سبق للعلويين رفضهم المطلق في الأزمنة الصعبة أي انشقاق أو تكوينات سياسية على أساس طائفي، وحاربوا الدولة الفرنسية. ونحن اليوم في القرن الحادي والعشرين وبعد أربعين عاما من حكم يدعي العلمانية نفاجأ بأن النظام ينكص إلى فكرة الدولة الطائفية التي رفضها الآباء والأجداد من أبناء سوريا علويين ودروز وسنة ومسيحيين.

وما يؤسف أن بعض المثقفين العلويين الخائفين والمرتعدين

مما يجري بدؤوا يجترون هذه الفكرة الطائفية البغيضة ويروجون لها غرائزيا. ففي إحدى مطالعاتي لصفحات أحد الأصدقاء في (الفيسبوك) كتب أحد الأصدقاء - وهو أستاذ جامعي يساري في العلوم السياسية وخريج من السوربون بفرنسا - يقول في رده على تصريح لضابط منشق يسمى عمار الواوي:

«يعني إذا سقط النظام وأصبح عمار الواوي مسؤول كبير في الجيش، ماذا يمكن ان يفعل بالاقليات؟ إذن فليكن لكل طائفة دولة هيك أحسن إذا مو طايقين تعيشوا مع بعض».

ويتابع دكتورنا الفاضل قائلا: «أصبح من الواضح ولحد بعيد بأن مصير العلويين هو الذبح والتهجير ومن هنا عليهم ان يأخذوا احتياطاتهم، فقد تحولت الثورة من اجتماعية سياسية إلى طائفية بامتياز، وعلى الأقليات ألا تصدق أحدا ستذبحون ذبح النعاج والفتاوي جاهزة». يا له من خطاب مرعب ومخيف.

قرأت مقابلة الواوي لأعرف ما الذي يدعوا أستاذا جامعيا خريج أفضل الجامعات الفرنسية للنداء بدولة علوية ويهدد العلويين بالذبح من قبل أعدائهم السنة، وبعد سماع مقابلة عمار الواوي وجدت أن خطابه تضمن إشارة طائفية بسيطة وعادية (النظام العلوي النصيري) وهذه العبارة جاءت في سياق الخطاب دون كثير من المعاني والدلالات الطائفية.

وقد تجرأت على صديقي فعلقت على صفحته بالقول: «خطابك يا دكتور أخطر ألف مرة من خطاب الواوي، وليس من

المناسب أن يثيرك خطاب ألف واحد مثل الواوي إلى هذا الحد» .

فالثقافة الحقيقية ليست ردود أفعال عبثية جنونية الثقافة بل هي مسؤولية ومعرفة ورجولة. المثقف يحلل يفكر بتأمل، و يبحث في الأسباب، ولا يرتجل، وفي كل الأحوال المفكر لا يغضب ولا يكتب تحت تأثير الغضب. فعندما يقرأ مواطن بسيط عبارة الدكتور (وعلى الأقليات ألا تصدق أحدا ستذبحون ذبح النعاج والفتاوي جاهزة)، فكيف سيكون سلوكه ونظرته إلى الأمور بالتأكيد، لاشك أنه سيصاب بحالة من الهلع والخوف والرعب، و قد يحمل سلاحه ويترقب.

أقولها بصراحة إن خطاب صديقنا الأستاذ الجامعي أخطر من خطب العرعور بألف مرة لأسباب عديدة أبرزها:

- «العرعور» رجل دين بسيط انزلق إلى الطائفية ويعيش ربما في أجواء طائفية بينما صديقنا ليبرالي يساري خريج أفضل الجامعات في فرنسا.

- العرعور تعرض لظلم النظام السياسي وقهره واقصائه وموقفه مبرر سياسيا بينما صديقنا عاش وترعرع في نعيم النظام وحصد امتيازاته وأوفد إلى فرنسا وعاد أستاذ جامعيا مظفرا في الجامعات السورية.

- العرعور وفق التصنيف الطائفي من المظلومين أما صديقنا فهو من فئة الظالمين الحاكمين.

- خطاب العرعور قوبل بالرفض من الأكثرية الساحقة في الطائفة السنية الكريمة رفضا للعنف والطائفية فهل يرفض خطاب الأستاذ الجامعي بين أبناء الطائفة العلوية أم سيكون له تأثير كبير على بسطاء الناس لأن تأثير الأستاذ الجامعي أكبر من تأثير رجل دين بسيط لم يحظ بامتيازات ثقافية كبيرة كهذه التي توجد في جامعة السوربون فخر الجامعات الفرنسية.

- الفكر الديني البسيط لا يعلم ربما منطق التفكير والتحليل والبحث الذي تعلمه الجامعات الفرنسية المتقدمة.

- لم يكن «العرعور» مفكرا سياسيا يبث الفكر القومي على مدى عقدين من الزمن كما هو حال الأستاذ الجامعي الذي قضى عمره في بث الثقافة اليسارية القومية البعثية البائدة.

هذا كله يجعلنا أمام مأساة حقيقية إذا عرفنا أن عددا كبيرا من المثقفين في الطائفة العلوية ينحدرون إلى هذا المستوى من التفكير، وكان حريا بصديقنا أن يعرف أنه لولا الشعب السوري الذي يشكل كتلة بشرية هائلة لما كان له أن يدرس في الغرب ويتشبع بالثقافة الفرنسية، ولو كانت دولتنا دولة علوية لما كانت لنا أي فرصة في امتلاك الثقافة والمعرفة. ولذا لا بد أن أعترف أنا شخصيا بأن ما حصلته من ثقافة كان بفضل أحذية المزارعين في الحسكة والقامشلي ودمشق وحلب الذي زرعوا القطن والقمح. فكل درهم أنفق علي وعلى الدكتور الفاضل كان بفضل سواعد الفقراء السوريين على امتداد الوطن. وإني لعلى يقين بأن صديقنا

لن يجد جامعة راقية يدرس بها لو قامت الدولة العلوية المجيدة التي لا تمتلك مقومات دولة كما هو حال الوطن اليوم.

طبعا هناك فئة من المثقفين التي تمثل هذا التوجه القائم على الخوف والتردد والقلق وعدم القدرة على قراءة السياق التاريخي للحالة الطائفية في سوريا تاريخيا.

من ثقافة «السوربون» إلى ثقافة العمامة: في مواجهة الدولة الطائفية

يقول كانط في تعريف الثقافة إنها منظومة من الغايات الكبرى التي يمكن للإنسان أن يحققها بصورة حرة وتلقائية انطلاقا من طبيعته العاقلة. وبهذا تكون الثقافة في نظر كانط أعلى ما يمكن للطبيعة أن ترقى إليه. وتأسيسا على ذلك نقول بأن الفكر الطائفي ليس ثقافة والطائفية فعل مضاد للثقافة لأن ممارسة غرائزية بغيضة تقتل الإنسان وتنحدر به.

إذا كانت ثقافة «السوربون» تدفع إلى الانفصام في دولة طائفية وتدب الرعب والخوف من الآخر بصورة فظة وطائفية فلننظر إلى نموذج آخر من الثقافة الدينية في داخل الطائفة العلوية نفسها وموقفها من الدولة:

نشر موقع سيريا نيوز بتاريخ 4 نيسان 2012 مقالة عنوانها: «شيخ علوي: الكلام عن دولة علوية كذبة كبيرة.. وخيطوا بغير هالمسلّة». لقد تتبعت هذه المقالة باهتمام لأرى كيف ينظر رجل

الدين العلوي إلى الدولة الطائفية وكيف يقف من النزعة التعصبية التي وجدناها عند بعض المثقفين العلويين. يقول الشيخ: «حديث البعض في الاعلام العربي أن العلويين يخططون لإقامة دولة علوية، كذب كبير.. لا يوجد بين العلويين من يفكر بهذه الدولة.. نقول لهم خيطوا بغير هالمسلة». وطبعا عندما يقول الشيخ إنه لا يوجد بين العلويين من يفكر بهذه الدولة فإنه لم يكن على اطلاع على ما يجري لدى بعض المخططين في هذا المستوى من التفكير.

ثم يتابع الشيخ قوله:

في أيام الفقر والجوع والخوف والعزلة والظلم والاضطهاد لم نفكر بدولة علوية عندما رفضها مطلقا الشيخ الراحل صالح العلي، فكيف سنقبل أو نسعى اليوم إليها حيث اختلط الريف بالمدينة وارتفعت نسب الزيجات لأهل المذاهب كافة من بعضها، واختلط الناس ثقافيا واجتماعيا في الجامعات وأماكن العمل العامة والخاصة. هذا الكلام يشبه الحديث عن قطع قلب الانسان إلى قسمين، فهل يعيش الإنسان بنصفي قلب وكل نصف في جهة؟ هذا مستحيل.. ويا أخي بعيدا عن موضوع الوحدة والمشاعر الوطنية - لا سمح الله - هناك مصالح معيشية مشتركة فلا الريف قادر على العيش بلا المدينة ولا المدينة قادرة على العيش بلا الريف، ومن يريد هذا الفصل فهو مجنون عنصري.

ثم أضاف: «يا ريتهم كذبوا كذبة تصدق.. إن كل دولة تقوم

على مكون ديني واحد هي دولة عنصرية، وستكون أكثر وأكثر عنصرية إذا قامت دولة من هذا النوع في منطقة جغرافية فيها تعدد ديني كما في الساحل السوري حيث توجد مذاهب وأديان متعددة، ونحن نرفض هذه العنصرية، ولا يمكن لعاقل أن يعيش منعزلا في هذا العصر.. وقال الشيخ «هناك أمر يتجاهله الكثيرون رغم علمهم به، وهو أن من مقتضيات نشوء وتأسيس الدول على أساس ديني وجود مرجعية دينية لدى هذه الطائفة أو تلك التي تدعو وتدعم الفكرة، ونقول للذين يتحدثون في خيالهم عن دولة علوية، إنه لا مرجعية دينية للطائفة العلوية، ورجال الدين لا يتدخلون بالسياسة وانصرفوا لقضايا مجتمعية بحتة».

ويختم الشيخ قائلاً: «ندرك جيدا أن بعض الدول والقوى والجهات تتمنى أن ترى الشحن والتحريض في سوريا، ولكن من جانبنا لن يروا ولن يسمعوا كلمة واحدة تحقق لهم أحلامهم التحريضية، وسنبقى سوريين أبناء لهذا الوطن». ثم قال مبتسما: «غدا سأكون في المدينة لأشتري بعض الأشياء من محل صاحبه من إخواننا وأهلنا السنة، ومنذ سنوات طويلة ونحن نتعامل مع بعضنا وأصبحنا اصدقاء، وكذلك أولادنا، وسأبقى أزوره وأشتري من عنده ونبقي أصدقاء.. نحن والسنّة إخوان وأبناء بلد واحد تحت علم سوري واحد».

وهنا أريد المقارنة بين فكر هذا الشيخ الجليل الذي لم يتخرج من جامعات أوربية وفكر أصدقائنا أساتذة الجامعات وحملة الشهادات الكبرى من موسكو وباريس ولندن. وشتان ما بينهما.

التعميم الطائفي جريمة إنسانية:

«خليها على المكشوف وصادقة كمان شعبنا في سوريا وأقصد الأكثرية السنية هذه المرة أنبل وأعظم وأرقى من أن تكون طائفية أو على مذهب التعصب الطائفي، هذا ما برهنه التاريخ القديم والحديث في سوريا، ودلت عليه الأحداث ما قبل الثورة وما بعدها وخلالها ليس هناك أنبل وأعظم وأرقى من هذه الطائفة بسمو قيمها وعظمة تسامحها، وإنني لعلى يقين لو كانت السنة طائفيين لسقط النظام خلال أيام قليلة مع بداية الثورة. لو تصرف السنة بصورة طائفية لسقط النظام سقوطا كبيرا ومروعا ومدويا. لأنه لا يمكن لنظام سياسي في سوريا أن يستمر من غير السنة سويعات لأن السنة يشكلون المدّ والمداد للحياة السياسية في هذا الوطن.

إذا كان واحد في الألف من السنة قد أساء الفهم أو تصرف على نحوي طائفي فإن هذا يجب ألا يعمم، فمن الجنون أن نعمم حالات فردية حتى ولو كانت هناك جماعات متطرفة، فالسنة بأكثريتهم الساحقة ضد التعصب وأهل التسامح، وهذا ليس مدحا شخصيا بل هذا القول يقوم على تاريخ وحقائق ووقائع سلوكية لمسناها جميعا خلال حياتنا وتاريخنا وثورتنا المجيدة. نعم هناك أشخاص غاضبون أشخاص فقدوا رشدهم. .أشخاص فقدوا كرامتهم ووعيهم وتألموا وتعذبوا، فنضحوا ببعض الإشارات الطائفية تحت تأثير ظروف مرعبة هائلة، ولكن الكتلة الأساسية

المطلقة من الأكثرية السنية هم أهل التسامح والمحبة وهم من اكثر دعاة المواطنة تألقا وجمالا ونبلا وسموا.

يا أبناء الأقليات لا تخافوا ولا تحزنوا! صالح العلي أنموذجا.

عندما دخل الفاتحون المسلمون دمشق قبل 1400 عام كان فيها نحو 11 كنيسة مازالت صامدة وحية حتى الان وتوسعت وازدادت. ومن يزور كنيسة ماريو يوحنا في دمشق سيقرأ على بوابتها العبارة التالية «رممت هذه الكنيسة الخليفة عمر بن عبد العزيز خلال خلافته في عام 100 للهجرة».

تقول الكاتبة الأديبة السورية رشا عمران (وهي من الطائفة العلوية) مخاطبة أبناء طائفتها «أشهد انا التي قضيت 10 أشهر منذ بدء الثورة في دمشق أنني لم أر من هؤلاء (أي أبناء الطائفة السنية) إلا كل الحب والتسامح رغم كل استفزازت بعض ابنائكم لهم، أشهد أنا التي زرت عائلات شهداء في ريف دمشق وقابلت معتقلين تم التنكيل بهم ودخلت منازل تم نهبها من بعض أبنائكم أشهد أنني انا العلوية لم أر غير المحبة ولم اسمع إلا خطابا سوريا لا يعرف الحقد ولا يقرب البغض وقادر على التفريق بين القاتل والبريء حتى لوكانا من نفس العائلة... أشهد أنا التي زرت درعا وحمص وحماة وقابلت أهل دير الزور وادلب أنه لم ينتابني الخوف ولو للحظة على مستقبل ابنتي، أشهد انني لم أر غير أهل لي حين هددت بالقتل من اقاربي، ولم ار غير بيوتا مفتوحة وحضنا دافئا حين اضطررت للاختفاء أو حين غاب عني حضن عائلتي، ولم أر

غير سند قوي لي حين عرض بعضكم سمعتي وتاريخي واسمي للتشويه والأذى! أشهد أنني لم أر تعصبا ولم أر حقدا ولم أسمع تعميما يتهم الطائفة كلها بالقتل» انتهى كلام الكاتبة السورية.

لا تخافوا يا أبناء الأقليات ولا تتوجسوا! إياكم والخوف وكونوا على ثقة أن السنة سيكونون أحرص عليكم من أنفسكم ومن النظام السياسي العتيد. السنة هم أهل الحكمة والرشد كما أنتم، وما يروج من فكر طائفي ومن التبشير لدويلات طائفية استراتيجية لإضعاف الثورة وإشعال فتنة طائفية قد تدوم لتقتل أرواحنا ونفوسنا قبل أجسادنا. ولكن علينا أن نثق كل منا أي كل طائفة بالأخرى وألا نحزن.

«عندما سئل الشيخ صالح العلي مرةً: كم هي نسبة المسلمين السنّة في سورية؟ أجابهم يومها: نسبتهم 100٪ فاستغربوا وقالوا: كيف وأنت زعيم المسلمين العلويين؟ قال يومها كلمة سجلها التاريخ: عندما يستهدفون السنّة في سورية نصبح كلنا سنّة! نعم نحن كلنا سنة سواء استهدف السنة أو استهدف الوطن، ومن غير السنة لا وطن ولا إسلام ولا كرامة، بورك الشيخ صالح العلي رمز الثورة والحب والتاريخ والإنسان.

ولتوضيح كيف أن الطائفة العلوية نفسها عانت وتعاني من سيطرة أقلية محددة داخلها، ودائرة صغيرة جداً محيطة بآل الأسد، نعرض ما كتبه توفيق دنيا وجاء فيه:

«أقام حافظ الأسد سلطته على جناحين: ريفي أقلياتي للجيش

والأمن، ومديني اقتصادي مشارك في الحكومة والإدارة تربطهم علاقات الفساد والنهب المنظم للدولة والمجتمع. أما على صعيد الكوادر الوسطى والصغيرة فقد أطلقت يدها في الابتزاز والرشوة وفرض الخوات مما خلق بيئة فساد عام. ونهب وتهريب للثروات، وإفقار للدولة والمجتمع، وتخريب للاقتصاد، وتمزيق للعلاقات الاجتماعية، وتدمير للبيئة، وتقزيم للعلم والثقافة، وتكريس لقيم التخلف من عشائرية وطائفية ومناطقية.

ولكي يضمن حافظ الأسد استمرارية نظامه لجأ إلى الوسائل التالية إضافة إلى ما سبق ذكره من وسائل:

أولاً: حاول خلق زعامات جديدة من أبناء الأقليات بديلاً عن الزعامات التقليدية تدين له في وجودها واستمرار نفوذها، وخلق بدائل لهذه الزعامات الجديدة جاهزة للحلول محلها عند انتهاء صلاحيتها.

ثانياً: أوجد نوعاً من التوازنات العشائرية والمناطقية والطائفية على مستوى كل طائفة أو منطقة أو أقلية وجعل مفتاح هذه التوازنات في يديه وحده ولم يترك لأحد المس بهذا الترتيب أو العبث فيه.

ثالثاً: حاول النظام أن يركز على أبناء المنطقة التي ينتمي إليها بالدرجة الأولى (منطقة ريف جبلة) وعلى أبناء العشيرة التي ينتمي إليها بالخصوص (عشيرة الكلبية - القراحله). وفوضهم كقيادات عسكرية وأمنية. وسلمهم مفاتيح ومفاصل وحدات الجيش

الرئيسية، وأجهزة الأمن، مما أعطى انطباعاً بأن الطائفة العلوية تحكم سوريا، بينما وفي حقيقة الأمر كانت تواجه النظام معارضة قوية بين أبناء الطائفة العلوية، على أسس من القيم الوطنية، كما وترفض تخويل النظام التحدث باسمها خصوصاً بين صفوف المثقفين والمسيسين ولكن هذا يؤكد أن القرار السياسي احتكر واختصر بيد حافظ أسد دون سواه.

ومن يراقب أسماء عناصر النظام الرئيسين في الجيش والأمن يجد أنهم وفي غالبيتهم العظمى ينتمون إلى أبناء المنطقة الممتدة بين نبع نهر السن ومفرق قرية القرداحة ويمتد صعوداً حتى القرى التي تقع في قمة سلاسل هذه الجبال والتي لا يزيد عدد سكانها عن (240000 - 270000) في أقصى التقديرات عام 1996 بما فيهم سكان مدينة جبلة التي بلغ تعداد سكانها في عام 1996 سبعين ألفاً. أي أن سكان ريف جبلة نصف هذا العدد تقريباً في عام 1976 (حوالي 85000 - 100000)، وهي المنطقة التي ينتمي إليها أبناء عائلة الأسد، مخلوف، علي أصلان، علي دوبا، محمد الخولي، غازي كنعان، علي حيدر، توفيق جلول، شفيق فياض، حسن خليل، هاشم معلا، أحمد عبود، والعشرات الآخرين من كوادر النظام الأمنية والعسكرية.. إلخ وهذا على سبيل المثال لا الحصر يتبعهم الآلاف من الضباط من المرتبة الثانية والثالثة والرابعة. ففي إحصائية قمت بها في عام 1976 لإحدى قرى تلك المنطقة وجدت أن عدد سكانها في ذلك الوقت بلغ 694 شخصاً رجالاً ونساءً وأطفالاً. ووجدت أن عدد الضباط وطلاب الضباط في الكليات

العسكرية المختلفة من أبنائها كان 31 شخصاً أي ما نسبته 0.044 من السكان وقمت وفي نفس الوقت بعمل تقدير لإحدى قرى العلويين في محافظة حماة فوجدت أن عدد سكانها حسب تقدير أكثر من شخص من أبناء تلك القرية يتراوح بين تسعة آلاف وعشرة آلاف شخص كان منهم ثلاثة ضباط اثنان منهم ضباط احتياط ثبتوا في الجيش وثالث خريج الكلية الحربية وكان منهم طالبان في الكلية العسكرية.

وبحساب النسب نجد أن المعدل فيما لو كان تعداد السكان تسعة آلاف نسمة هي: 0.00055.

وإذا افترضنا أن الرقم الحقيقي لسكان ريف جبلة هو:

100000 - 85000

أي ما متوسطه 92500 فرد.

من هنا وبعد حساب النسبة التقديرية نجد أن عدد الضباط وطلاب الضباط في عام 1967 من أبناء تلك المنطقة هم:

92500 × 0.044 = 4070 ضباط في الجيش من أبناء منطقة حافظ الأسد وعشيرته.

ولحساب تعداد الضباط بين بقية أبناء الطائفة إذا كان العلويون يمثلون 13٪ من السكان فعليه يكون:

8500000 تعداد سكان سوريا تقريباً عام 1967.

8500000 × 13٪ = 1105000 تعداد العلويين في سوريا عام 1967.

1105000–92500= 1012500 تعداد العلويين ما عدا سكان منطقة جبلة.

5571012500 = 0.00055 × وهو معدل الضباط في صفوف بقية أبناء الطائفة العلوية.

وربما تختلف النسبة من مكان إلى آخر ومن قرية إلى أخرى، ولكن هذه النسبة تبقى قريبة من المعدل العام. ورغم أن نسبتهم قليلة قياساً لأبناء منطقة حافظ الأسد فإن ولاءهم المطلق له شرط انتسابهم وبقائهم في صفوف الجيش والأمن.

من الإحصائية السابقة نصل إلى النتائج التالية علماً بأن عشيرة حافظ الأسد محصورة في منطقة جبلة وذات عدد قليل:

1. نسبة أبناء طائفة حافظ الأسد بما فيهم أبناء عشيرته إلى الطائفة العلوية لا تزيد عن 3.8٪ من المجموع.
2. تمركز قوة النظام بين أبناء منطقته وعشيرته عامة وليس لأبناء الطائفة.
3. إن ادعاء حافظ الأسد بأن العلويين يساندون نظامه مجرد إيهام يقصد به جر ما أمكن منهم إلى جانبه أولاً، وإخافة الآخرين ممن لا يعرفون التركيبة الحقيقية للنظام ثانياً.
4. إن الطائفة العلوية غير ممثلة في السلطة أكثر من غيرها من عموم الشعب إذا استثنينا منقطة وعشيرة حافظ الأسد. وإن تركيز أبناء منطقته وعشيرته كان يتم على حساب أبناء المناطق والعشائر الأخرى. فهو يشركهم في المغرم ولا يشركهم في المغنم. غير أنه استفاد من بسطاء الناس كأدوات وحشرهم في

خدمته مستفيداً من التعبئة الطائفية والتعبئة المضادة، وعزل النخبة المعارضة وقمعها.

هذا ما عمّق الانطباع بأن العلويين كطائفة يمسكون بتلابيب النظام ويحكمون البلد، وعمق القطيعة بين أبناء البلد الواحد وساهم في ذلك بعض القوى السياسية المعارضة، كل على طريقته وبأسلوبه وهذا ما كان يبحث عنه حافظ الأسد ويحث عليه.

ومن هنا أستطيع أن أقدر توزع أبناء العلويين وأصنف انتماءاتهم السياسية على الشكل التالي:

1. 20٪ إلى 25٪ من غوغاء العلويين - إضافة إلى بعض النخبة المستفيدة - كانوا جزءاً من آلية النظام أو في خدمته استطاع أن يستقطبهم ويجندهم في صفه إما طائفياً أو حزبياً إضافة إلى إغراءات (جزرة) النظام فمنهم كان صف ضباط وجنود وموظفو أمن وبعض موظفي دوائر الدولة.
2. 20٪ إلى 25٪ من أبناء الطائفة استساغ اللعبة واستفاد منها دون أن يساهم في خلقها أو يرفضها، ساعده على ذلك خوف الآخر واستعداده لتقديم التنازلات والمكاسب دون أن نطلب منه خصوصاً بعد مجزرة حماه.
3. أما البقية فقد كانت ترفض السلوك الطائفي ولكن بأشكال ووسائل مختلفة ومتدرجة تبدأ على طريقة أضعف الإيمان وتنتهي بالنضال السياسي والذهاب إلى السجون والمنافي.

وفي ملاحظات عامة لا تملك فيها أية إحصاءات دقيقة فإن

معارضي النظام ممن دخلوا السجون أو شردوا أو تمت ملاحقتهم سياسياً منذ عام 1970 وحتى الآن، ومن غير المنتمين في التنظيمات الإسلامية فإن غالبيتهم من أبناء الطائفة العلوية أو أبناء الأقليات المحسوبة على النظام. فيهم من مات تحت التعذيب أو من قضى أكثر من 27 سنة، ومن مات سجيناً، وهناك المئات من السجناء من الرجال والنساء ممن قضوا أكثر من خمسة عشر عاماً لرفضهم تركيبة وسياسات النظام الطائفية والسياسية. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن معارضي النظام من أبناء الأقليات عموماً وأبناء الطائفة العلوية خصوصاً واجهوا قمعاً وضغطاً مزدوجاً. فهم معارضون لنظام يطلب منهم الموالاة ويفترضها فيهم، نتيجة تركيبته الطائفية، ولذا فهم بالنسبة له خوارج متمردون، وعليه فهم يستحقون العقاب الشديد، وهم في نفس الوقت موضع شك واتهام بالعمالة للنظام من قبل قطاع لا بأس به من المعارضة وخاصة الإسلامية، وأن البعض يبالغ فيؤكد أن دورهم المعارض مرسوم لهم من قبل قيادات الطائفة والنظام، وبالتالي فإن معارضتهم ليست سوى تمثيلية للإيقاع بالآخر.

وأخيراً فقد بدأت دائرة المعارضة للنظام وطائفيته تتسع بين صفوف العلويين وتزداد إدانة السياسات وترتفع الأصوات احتجاجاً على الطريقة التي يتعامل بها النظام مع بقية المواطنين، لكن رفضهم أقل من المطلوب، ودون المستوى اللازم لإسقاط النظام. وتعليل ذلك أن الكثير من المعارضين العلويين مسكونون بالخوف

من أن يدفعوا الثمن مرتين. هذه واحدة أما الأخرى فإن النظام قد خلق واقعاً على الأرض أساسه وجود عشرات الألوف من العسكريين والموظفين في دوائر الأمن والدولة يعتاشون من وظائفهم، وأصبحت لهم مواطن استقرار جديدة منذ أكثر من أربعين عاماً يخشون حال سقوط النظام من أن يفقدوا كل موارد حياتهم واستقرارهم. ولقد حرص النظام على تضخيم هذا الخوف في نفوسهم.

أما مواقف باقي القوى فيلخصها ما كتبه على الأمين من السويد، وجاء فيه:

سيكون من المفيد جداً الآن الإجابة على السؤال: «من هي الدول التي ستدعم قيام هذه الدولة، ولماذا تدعمها؟» لما للإجابة من اهمية قد تفيد في إيقاف عملية التقطيع بضربة استباقية ما.

و تشكل التحليلات المتوفرة للاجابة عن هذا السؤال مفارقة عظيمة. فالنظام الذي قام اساساً على فكرة فناء اسرائيل، هو ذات النظام الذي ربط وجوده بوجود الصراع العربي الصهيوني، وبكلمة اخرى قام النظام بربط وجوده بوجود اسرائيل، و هذا ما ظهر جلياً للعالم حينما شعر بالخطر الداهم من قبل ثورة الشعب السوري عليه فوجه تلك الرسالة الشهيرة على لسان رامي مخلوف، فكشف عن أنيابه وانكشفت سوءته. ولكن اللافت للإنتباه أن هنالك ثلة من الدول لها مصلحة في اقامة مثل هذه الدولة مثل إيران والعراق الحالي، و روسيا، اسرائيل.

إيران و الدولة العلوية في سوريا

تسابق إيران الزمن كي تتمكن من فرض عضلاتها على المنطقة العربية عامة و منطقة الخليج العربي خاصة. و من رؤوس اسباب دعمها المحتمل جداً لقيام الدولة العلوية هو امور كثيرة نجتزئ منها العوامل التالية:

تسعى إيران للسيطرة على منطقة الخليج العربي بكل ما اوتيت من قوة وبكل الوسائل الممكنة. وقد اثبتت انها تستطيع التلاعب بالمواقف الدولية تجاه خططها النووية و ربما تحد للعالم كما حدث أخيراً حين أعلنت عن نيتها إغلاق مضيق هرمز إن تمت العقوبات الاقتصادية عليها بسبب برنامجها النووي الآخذ في الاكتمال. ولكن ما علاقة تركيع الخليج العربي بما فيه مضيق هرمز بالدولة العلوية؟

- تطمح إيران لأن تكون حاكمة منطقة الجزيرة العربية و ما حولها سياسياً و اقتصادياً عن طريق القوة و عن طريق تحولها إلى ما يسمى شبيح أو بلطجي الخليج الذي يقف بوّاباً على مضيق هرمز ليقرر مرور هذه الناقلة، و بعدم مرور تلك الشحنة تحت بند «مصلحة الأمن القومي الإيراني فتضغط على دول المنطقة اقتصادياً لتتحكم في تصدير منتجاتها النفطية و الغازية، ولتسلبها بالتالي حريتها السياسية و هنا مربط الفرس.
- تحقيق طموحات إيران يستدعي احكام السيطرة بكافة اشكالها على دول المنطقة قاطبة تحت مسميات مختلفة تتفق في كونها كلها استعراضية و فارغة من معناها الحقيقي.

- ففي لبنان وسورية تستخدم منظومتين هما النظام الأسدي و حزب الله تحت مسمى مقاومة العدو الصهيوني.
- تستخدم إيران ورقة الشيعة في الخليج للسيطرة على مياه الخليج العربي و مضيق هرمز للتحكم في سياسات المنطقة بما يخدم اقتصادها واقتصاد من يحميها - روسيا.
- محاولة الهاء تركيا بمشاكل سيادية تتعلق بتحريك ورقة الكرد كلما ارادت إيران ان تحصل على.شيء تنافسها عليه تركيا.
- رغبة إيران بلعب دور فاعل لتحقيق مصالح القطب الدولي الجديد بالإضافة إلى تحقيق مصالحها في هذا الجزء من العالم. و القطب الدولي الجديد والذي تلوح ملامحه في يتكون اساساً من روسيا و الصين و ايران في مقابل قطب دولي قديم صار عجوزاً مهلهلاً.

إسرائيل والدولة العلوية

يستطيع متتبع شؤون منطقة الشرق الأوسط والمنطقة المحيطة بإسرائيل أن يلمس و أن يتيقن من النقاط التالية:

- في الوقت الذي قاربت إسرائيل أن تصل إلى وضع مأزوم دولياً بعد نجاح القوى الفلسطينية، ولو على مستويات دنيا، في إحراج اسرائيل في قضية الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، ولم يبق لها من منقذٍ سوى أن يُخلق وضعٌ جيوبولتيكي جديد يثير عاصفة ديموغرافية يتسلى بها العالم ريثما تنجزُ اسرائيل مهمة تهويد القدس نهائياً، وفصل غزة عن الضفة نهائياً،

وايصال المخططات الصهيونية إلى مبتغاها، وهذا الوضع لن يتم لإسرائيل إلا باستمار الوضع الراهن في سورية لصالحها بتشجيع بشار الأسد على السطو المسلح على الجزء الغربي من سوريا ليعلنه دولة علوية مرضيٌّ عنها من قبلها.

بتسهيل تحقيق حلم آل الأسد الأبدي بقيام دولة علوية تمهد اسرائيل الطريق لإعلان نفسها دولة يهودية أسوة بالدول القائمة على اسس ديني كالدولة العلوية، والدولة الكردية التي ستستغل الفرصة لتعلن نفسها في الشمال الشرقي من سورية على اساس اثني. و هذا التقسيم قد يزلزل المنطقة كلها ويمحو خطوط سايكس بيكو ليحل محلها خطوط نتنياهو- نجاد حيث ستقسم المنطقة الى التالي:

1. دولة كردية في الشمال من سورية والعراق سابقاً.
2. دولة «سنية» تضم المستطيل السني الموحد المكون من الوسط السوري والوسط العراقي حسب سايكس بيكو سابقاً.
3. دولة شيعية في الثلث الجنوبي من العراق والذي يطمح لضم الشمال السعودي في المستقبل.
4. دولة درزية في جنوب سورية و لبنان سابقاً.
5. دولة علوية في الغرب السوري و تضم معظم مدينة حمص، و كامل محافظات اللاذقية و طرطوس و قد تتصل بالبقاع اللبناني بطريقة أو باخرى.

ـ وهذا التقطيع و التوصيل، بدون أدنى شك، ينتج درعاً

لإسرائيل قوامه الدولة العلوية، و الدولة الدرزية وهما دولتان يتشكلان من أقليتين لا يمكن لهما أن يتحالفا مع بقايا الدولة السورية أو العراقية السنية ليشكلا خطراً على اسرائيل اليهودية لأسباب تتعلق بالطابع الأيديولوجي الناشيء لهما.

وما البطئ الدولي في محاولة وقف العنف الأسدي تجاه الشعب السوري إلا من أجل ايصال شعوب المنطقة في مرحلة من المراحل المتقدمة إلى طلب الانفصال باي شكل من الأشكال من أجل الخلاص و طلباً للنجاة والحياة.

- اقامة الدولة العلوية المحتملة سيكون سبباً في تمزيق المنطقة الى دويلات صغيرة بحجم الكيان الصهيوني او اكبر قليلاً، علماً ان حجم هذه المسوخ لا يهم اسرائيل طالما أنها كيانات بلا حول ولا قوة.

روسيا و الدولة العلوية

بعد استقرارها عالمياً وانتعاشها اقتصادياً صارت روسيا تمد بصرها إلى ابعد من انفها سعياً وراء مصالحها، ويساعدها في ذلك عوامل مثل ضعف الولايات المتحدة الأمريكية الذي بدا جلياً بعيد سقوط بغداد عام 2003 و تحالف روسيا مع الصين ووضع يدها على الكنز الايراني المتعطش للقوة النووية. ومن أسباب التأييد الروسي للدولة العلوية:

- تتطلب العودة الروسية للساحة الدولية والتربع على سدة القطب الكوني الآخر فرض إرادة روسيا على المجتمع الدولي عامة و على أمريكا خاصة. وكان الدعم الروسي للنظام الأسدي

شديداً فقط من باب اظهار العضلات حتى ولو كانت الضحية هي الشعب السوري الأعزل الذي مزقه السلاح الروسي بأيدي الشبيحة و الباسيج و عناصر حزب حسن نصر الله اللبناني.

- إقامة دولة علوية على طول الشريط الساحلي السوري يحرم الخليج من الاتصال السهل مع اوروبا وهذا يخدم روسيا بمنع تصدير الغاز والمواد الاخرى لأوروبا بطريقة اقل كلفة و ذلك لتبقى متحكمة بالجزء الأهم بالنسبة لها من العالم ألا وهو أوروبا. ومن الواضح أن ثمن دعم روسيا اقامة الدولة العلوية هو منع مرور انابيب الغاز القطري و الخليجي الى المتوسط عبر سوريا.

- تعمل روسيا على ابقاء ايران تحت رحمة الحاجة لها من أجل الاستحواذ على صناعتها النووية وحَلْبِ خيراتها المالية و كل ذلك إرضاءاً لسياسات قادتها ولهذا سيكون دعم الدولة العلوية جزء من سياسة روسيا لإرضاء إيران.

العراق الشيعي

وهو داعم سياسي واقتصادي رئيسي للنظام السوري (مع ايران) ولولا هذا الدعم لكان النظام قد سقط منذ اشهر، والعراق سيقدم (مع ايران) كل الدعم لمشروع الدولة العلوية.

العراق لا يريد دولة سورية سنية قوية على حدوده تثير له المشاكل من خلال سُنة العراق والذين يشكلون وحدة جغرافية مع سنة سوريا دون اية عوائق.

تجدر الاشارة هنا إلى أن الاصطفاف الايراني العراقي - بما فيها ميليشيات المهدي - السوري إضافة لحزب الله لا يجمعه إلا الطائفة والمذهب، ولنتذكر أن العراق الشيعي وقبل انطلاق الثورة السورية بأشهر كان دائم الشكوى لمجلس الأمن من نظام بشار الأسد، لكن ما ان انطلقت شرارة الثورة السورية حتى طغى البعد الطائفي المذهبي ليكون الاصطفاف المذكور على أساسه، وقد اتخذ حزب الله موقفاً داعماً وبشكل كامل للنظام السوري متبنياً وجهة نظره في رفض وجود ثورة، في الوقت الذي تباكى فيه أمينه العام على شيعة البحرين!

الدول الرافضة

يقول بنكي حاجو: هي كل الدول ذات الاغلبية السنية مثل تركيا والسعودية والاردن ودول الخليج.

تركيا:

الدولة الاقوى عسكريا وتحارب بضراوة ضد مشروع الدولة العلوية كونها دولة سنية حتى العظم. السبب الاهم لهذا الموقف التركي هو انها ضد اي تغييرللحدود الموجودة وان اي تبديل فيها يعني فتح الطريق الى استقلال كردستان عن تركيا.

الدولة التركية لن تقدم على اي خطوة نحو تدخل عسكري في سوريا لانها اسيرة القضية الكردية في داخلها وهي الآن داخل الكماشة السورية ـ الايرانية العلوية ـ الشيعية والتي تحيط بدورها بجغرافيا كردية ابتداء من سوريا مرورا باقليم كردستان العراق وصولا الى ايران.

السعودية والخليج والاردن

هم ضد المشروع بسبب تزايد الخطرالايراني في المنطقة والاستمرار في نشرالمذهب الشيعي مع طموح عنصري فارسي وتحقيق حلمها للسيطرة على جزء كبيرمن المنطقة.

هذه الدول تعتمد على دورعسكري تركي ولا تتجرأ على اي تدخل عسكري عبر الاراضي الاردنية حيث ان خطوط الجبهة الخلفية تقع تحت الرحمة الايرانية من ناحية الخليج.

باقي الدول الغربية والولايات المتحدة فطالما أن «اسرائيل» راضية وممتنة، فسيقدم الغرب كل الدعم لتلك الدولة المفترضة.

أما باقي المواقف الفردية فكانت كلها محذرة من مخطط إقامة دولة علوية وهو ما ذهب إليه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان (وصف الأسد أنه منافق وطائفي!) والأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي إضافة لعدد كبير من الصحف والكتاب حول العالم.

رابعاً: المطلوب

يقول د. علي أسعد وطفة «فالثورة ليست جغرافيا طائفية أو اجتماعية فأنت لا تستطيع أن تفرض على الناس أن يثوروا أو وأن تحاسبهم على تقاعسهم فمن يثور أهلا به ومن يتقاعس فله أمره. والثورة يجب أن تمضي بعفويتها وليس بحساباتها الطائفية والمذهبية. إذ لم يلتحق أبناء هذه الطائفة أو تلك فلهم ذلك ولا يمنعهم أحد من الإقدام والإحجام ولكل ظروفه الموضوعية التي تحكم حركته وطبيعته ومسار فعالياته.

يجب أن نعلم علم اليقين بأنه في سوريا طائفتان اجتماعيتان لا ثالث لهما وتلك هي الرؤية الموضوعية التاريخية لما يحدث في سوريا:

أولا: طائفة المستبدين وهي من مختلف الطوائف والمذاهب والأديان والقبائل والإثنيات، وهي طائفة تناصر النظام وتنتصر له وتشكل لحمة وجوده وقوته. وهذه الطائفة تتمون من فرعين: طائفة اجتماعية نخبوية (سياسية ثقافية دينية عسكرية) ارتبطت مصيريا بالنظام السياسي واستفادت من وجوده وهي طبقة تعي مصالحها ولا تستطيع الانفكاك عنه وستدافع عن وجوده لأن النظام يمثل وجودها ومصالحها، وطائفة أخرى مروضة مستلبة تمّ تزييف وعيها وتشكيله على نحو سلطوي، وهي بحكم اغترابها واستلابها

تناصر النظام أيضا دون أن تدري مصالحها الحقيقية وهذه الطبقة المستلبة تمثل فقراء النظام من موظفين وتابعين وجند ومحرومين وهي تعتقد بأنها جزء من النظام دون أن تدري بأنها تشكل موضوع استغلاله واستلابه.

ثانيا: طائفة من الأحرار المهمشين والمغلوبين والمقهورين الذي أدركوا درجة الهامشية والذل والعدمية التي وضعهم فيها النظام فيها. وهذه الطائفة عاشت على أطراف المدن وفي الحارات الشعبية وكانت دائما عرضة لاستغلال النظام وهمجيته وهي أقل تمدرسا في المجتمع وذلك بحكم التهميش الاجتماعي (تجار صغار مهنيون فنيون حرفيون مثقفون صغار مستقلون مهاجرون). وهذه الطبقة هي التي تشكل عماد الثورة ولحمتها وقوتها.

ومما لا شك فيه أن الصراع الحقيقي هو في جوهره صراع بين الظالم والمظلوم بين القاهر والمقهور بين الغالب والمغلوب بين أرباب النظام والشعب. وهذا يعني أن الصراع لم يكن أبدا ولن يكون صراعا بين طوائف ومذاهب وأقليات بل بين القاهرين المستبدين والأحرار المقهورين.

ولكن النظام يحيل هذه المعركة السياسية إلى صراع طائفي مذهبي وهذا يضمن احتواء الثورة وتدميرها. ومن هنا فإن كل تقوّل طائفي وكل تفكير مذهبي وكل خاطرة مشحونه بالتعصب المذهبي والطائفي والقبلي تشكل خطرا على الثورة وعلى القيم وعلى الإنسان. وأقولها بصراحة إن التفكير المذهبي والطائفي أفقد الثورة كثيرا من عزوتها وقوتها واستنزف دماءها هدر بعضا من روحها.

وحري بنا نحن المثقفين والمفكرين أن نحارب المشروع

الطائفي، لأنه على الأقل مشروع النظام، والحرب تكون بالثقافة والكلمة والفكر والعمل في مختلف المستويات والاتجاهات من أجل الانتصار للثورة والحرية والكرامة في بلادنا. فالحرب الطائفية والمذهبية دمار للوطن والإنسان والكرامة والشجر والحجر. ومن هنا علينا نحن المثقفين أن نقدم فهما أصيلا رشيقا ننزه فيه الثورة عن كل أشكال التفكير الطائفي والمذهبي، وعلينا في هذا الاتجاه أن نرفض الأهازيج الطائفية القاتلة والمسمومة وأن نحاربها بمنهجيات واستراتيجيات عاقلة ذكية».

ونختم هذا البحث الطويل، بما جاء على موقع اسمه «المندسة السورية» بتاريخ 14 آذار/مارس 2012 تحت عنوان «الدولة العلوية نهاية التنفيذ ونهاية الوجود» وهو برأينا المتواضع خاتمة تحمل المطلوب لمواجهة مخطط الطغمة الحاكمة في سوريا:

«نحن نرى الآن المراحل النهائية لإنشاء الدولة العلوية.. والتي كان يخشى الناس من ذكرها بدرجات متفاوتة تبدأ من التردد بذكرها وصولاً إلى الهلع من مجرد الإتيان به.. وهذا نتيجة لأحلام وردية ووطنية فارغة زرعها بنا ذات النظام المكون من عصابات طائفية ومافيوية. .إلاّ أن مجزرة كرم الزيتون . .و قبلها تدمير بابا عمرو. .بدأا يعطيان نوعاً من القبول للحديث عن هذه الحقيقة. .و التي لم تعد نظرية في حاجة إلى إثبات..

بل صارت واقعاً نعيش آخر مراحل تطبيقه كما أسلفت. .ألا وهي مرحلة تهجير السنة من مناطق إقامة هذه الدولة.. بالقصف المستمر والمضايقات والحصار. .و أخيراً بث الرعب من هول

الاغتصاب والإحراق والذبح وما إلى ذلك من جرائم لا يرتكبها إلى وحش على شكل بشر. . فالوحوش الحقيقية لا تفعل هذا.

الدولة العلوية هي الملجأ الأخير(. . . . . . .) لهذا سينفصلوا عن سوريا ليعيشوا في بلد لن يلاحقهم فيه أحد. . يتمتعون بثروات سوريا المنهوبة على مدى خمسين عام. . ويحتمون بأسلحة سوريا التي دفعنا ثمنها. . . لتصدير أكبر تهديد لنا.

نهاية الوجود

نظرياً تبدو الدولة العلوية كياناً قادراً على الحياة والاستمرار في ظل ما خزنته من أموال مسروقة وأسلحة مكدسة مخبأة في جبال الساحل واتفاقيات (. . . . .) مع رعاة هذا النظام.

لكن عملياً. . . إعلان هذه الدولة سيكون نهاية وجودها وذلك لأن الشعب السوري وكل محيطها لن يرى فيها إلى مكاناً تخندق فيه النظام بما يشبه الانسحاب العسكري. . و هذا ما يجعله هدفاً للشعب السوري.

فالقضاء عليها أسهل من إسقاط النظام. . لأن النظام استطاع البقاء بسبب كذبة الممانعة والعصابات المسلحة والحرص على وحدة سوريا والخوف على المنطقة وسيادة الدول. . و ما إلى ذلك من أوراق ملكها كونه حاكماً لدولة.

أما الآن وقد انسحب للتخندق في مكان محصن. . فهذا يجعله أشبه بحصن باب العزيزية الذي تخندق فيه القذافي وإن كان التشبيه أقرب إلى مدينتي بني وليد وسرت.

سيخسر داعميه من التجار لأن مصلحتهم معه ستنتهي. .و سيكون قد أقام دولة فيها آلاف المجرمين ممن تلوثت أيديهم بدمائنا. .بل مئات الآلاف منهم. .في فروع الأمن والسجون. .و في المجازر المتلاحقة على مدى نصف قرن أسود.

وستكون مكاناً تجمعت فيه مسروقات الشعب التي سرقها المجرمون كباراً وصغاراً. .من حافظ ورفعت وصولاً إلى أصغر موظف في بلدية. .لذا ستكون مرتعاً لملايين المطلوبين بقضايا قتل وسرقة وتبييض أموال.

يجب التعامل مع هذه الدولة كما أسلفت. .باعتبارها انسحاباً عسكرياً لجيش احتلال لم يعد قادراً إلا على السيطرة على بقعة ضيقة شرد معظم أهلها واتخذ الباقين رهائن عنده. .أغرى بعضهم بالمال وخوفهم من المحاسبة. . . هدد الباقين بالعقاب على عدم عدم الطاعة.

وعليه يجب تحرير الأرض منه ومن أتباعه. .و إعادة النازحين إلى وطنهم. .و تحرير الآخرين من كونهم رهائن. . .و ذلك بالخطوات التالية.

1. تحرير منفذ ساحلي بأسرع وقت وبأي طريقة وأي ثمن وتحت أي تحالف كان. .و ذلك لمنع خنق سوريا وحرمانها من منفذ على البحر.
2. عدم القبول بوقف لإطلاق النار معها فهذا اعتراف بوجودها. .قد يؤدي إلى هدنة يلحقها تطبيع فاعتراف فسلام. .فيصير خيار استعادتها خياراً يعني شن حرب على دولة مستقلة.

3. استهدافها بالنار من دون توقف وذلك لمنعها من الاستقرار وحرمانها من أهم مورد لها ألا وهو السياحة. . و بالذات الأحياء التي هجرها أهلها كأحياء حمص. . فلا مدنيين فيها بل عائلات مجرمة جلست على ممتلكات غيرها.

4. تغيير كل ما يخص المواطن السوري من جوازات وبطاقات شخصية كي لا يستخدمها الأفراد التابعين لهذه الدولة في حال لم يعترف بها وبأوراقها الثبوتية.

5. التحذير لكل الدول والهيئات والمؤسسات والشركات من التعامل مع هذا الكيان. . ومن يعترف به يتم التعامل معه على أنه شريك له.

6. تكوين خلية ديبلوماسية نشطة لفضح جرائم النظام الحاكم لهذا الكيان. . وكل الأفراد القائم عليهم. . وشن حملة لدى الدول الحرة والدول التي تحكمها أنظمة صديقة لمقاطعة هذا الكيان وكل المتعاملين معه.

7. رفع قضايا في كل المحاكم المعروفة في العالم بخصوص الجرائم المرتكبة على مدى نصف القرن الأسود. . بما في ذلك التصفيات الجسدية التي بدأت بعد انقلاب 8 آذار وانقلاب 6 تشرين. . ويقوم أهالي الضحايا برفع هذه القضايا للحرص على طلب الآلاف من أفراد هذه الدولة بالإسم من قبل الشرطة الدولية الإنتربول. . ومحاكم الجنايات والهيئات المختصة بحقوق الإنسان.

8. منع التعامل التجاري مع هذه الدولة بأي صورة كان.

9. الاعتماد على وعي أبناء الطائفة العلوية للمساعدة في منع قيام هذا الكيان الذي سيحتمي بهم بدلاً من أن يحميهم.. واعتبارهم رهائن عنده في حال نجح وانفصل.

10. التجهيز لحملة عسكرية كبرى تؤدي إلى استعادة كل شبر من هذه الدولة وتقديم المجرمين إلى المحاكمة وملاحقة الفارين منهم في أنحاء العالم».

أما عبد الله زيزان فيجمل الصورة بالتالي:

«منذ أن انطلقت شرارة الثورة السورية، كان الشعب بكل أطيافه يعي خطورة الانزلاق في أتون الحرب الأهلية الطائفية، لما لهذه الحرب من خسائر على كل أطراف النزاع في سورية، فرغم أنّ السنّة هم الأكثرية في البلاد إلا أنهم يعلمون تماماً مدى تسلح العلويين، ما يجعل نزاعاً بين الطرفين مكلفاً جداً، فكانت شعارات الثورة السورية الأولى تشير إلى وحدة المجتمع، وعدم التميز بين سوري وآخر على أساس طائفي أو عرقي، وقد انتشرت هذه الثقافة بين أبناء الشعب بصورة لافتة، فلو سألت طفلاً صغيراً أو شاباً يافعاً مثقفاً كان أو غير مثقف تجد خطاباً موحداً تجاه هذه القضية الحساسة...

وفي الواقع فإن روح الوحدة هذه لم تكن جديدة على الشعب السوري، فسورية لم تشهد احتقاناً طائفياً ما قبل الاحتلال الفرنسي، وحتى في فترة الانقلابات، والتجاذبات الطائفية للوصول إلى سدة الحكم لم تصل هذه التشنجات للمستوى الشعبي، فلم يسجل التاريخ الحديث لسورية مظاهرة أو احتجاجاً قائماً على أساس طائفي، وانحسرت المظاهر الطائفية والاصطفاف الطائفي

على مستوى النخب الحاكمة وقيادات الجيش، وكان ذلك في غالبه لأهداف شخصية لا تتحقق إلا بتوظيف طائفي بشع. . .

لكن ليس معنى هذا أنّ الطريق مفروش بالورود أمام طوائف الشعب والحكومة الانتقالية التي ستتولى الحكم بعد سقوط بشار. . إذا أنه مع امتداد الثورة السورية لأكثر من عام، وتزايد عمليات القتل الممنهجة وبأساليب قذرة، لا تميز بين طفل أو امرأة أو مسن، مع تزايد عمليات التعذيب الوحشية من قبل أجهزة السلطة وشبيحتها، باتت قضية العيش المشترك على المحك، فمهما بلغ مستوى الوعي لدى عامة الشعب إلا أنّ ذلك قد لا يمنع مكلوماً فُجع بولدٍ أو أبٍ، أو تعرضت إحدى قريباته لممارسات دنيئة، من التفكير في الانتقام من المسبب لذلك ولكل الطائفة التي ينتمي إليها، فنحن الآن نتعامل مع مئات آلاف المتضررين بشكل مباشر من النظام، فالضحايا بعشرات الآلاف والجرحى أضعاف ذلك والمعتقلون المعذبون لا يُعرف لهم إحصائية دقيقة، ومن الصعب التحكم بمشاعر وتصرفات هؤلاء جميعهم ما بعد سقوط النظام. . .

وبالتالي فإذا ما أراد الشعب تجنب الوقوع بأتون حرب أهلية فإنه لا بد من أمرين:

الأول: التزام الجميع بحكم القانون في قضايا القصاص حتى لا تدخل البلاد في حالة فوضى بعد الإطاحة ببشار، وهو أمر قد تستهدفه قوى الخارج، بل وربما أنصار النظام الحالي حتى لا تقوم لسورية قائمة على غرار ما فعلته وتفعله الثورة المضادة في بعض بلدان الربيع العربي، وليس النموذج المصري عنا ببعيد.

الثاني: ضرورة مسارعة القائمين على المرحلة الانتقالية بتقديم المجرمين للمحاكمة العادلة العاجلة من أجل تجنب الاقتتال الداخلي بين أبناء الطوائف. ويرتبط بذلك خطوة أخرى لا تقل عنها أهمية هي تلك المتعلقة بضرورة عقد مصالحة وطنية بين أبناء الطوائف الذي لم تتلوث أيديهم بالدماء خلال الثورة-على اعتبار أن الدولة الوطنية هي صمام أمان للجميع.

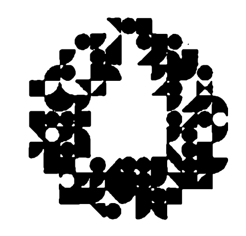
وترتبط فترة عدم الاستقرار قبيل سقوط النظام وما بعده بعدة عوامل متداخلة ومتشابكة بصورة معقدة، ورغم أنّ سرعة إنجاز دستور جديد والدعوة لانتخابات عامة تؤسس لدولة مدنية حديثة وتقديم المجرمين للمحاكمات العاجلة، لها دور كبير في إبعاد البلاد عن شبح الحرب الأهلية، إلا أنّ ذلك وحده لا يكفي في ظل استمرار عوامل التوتر الأخرى، فالقضية لا ترتبط فقط بقدرات سياسيي سورية على إنجاز الدستور والانتخابات بقدر ما لها من ارتباطات أخرى مع دول إقليمية ودولية لا يروق لها استقرار الأوضاع في سورية، وهذا ما يسبب القلق بوقوع سورية في شباك حرب بالوكالة، تتنافس فيها عدة دول بالمنطقة على رأسها إيران، التي تخشى على مشروعها التوسعي في المنطقة، ودول الخليج، والتي تخشى من سيطرة إيران على سورية كما سيطرت على العراق من قبل، و«إسرائيل» والتي تخشى من وصول وطنيين إلى الحكم في سورية قد يطالبون بجدية هذه المرة بحقوق سورية في الجولان والمناطق المحتلة، على عكس النظام القائم حالياً والذي لم يتخذ خطوة حقيقية واحدة لاستعادة الجولان مما سهّل على خصوم النظام اتهامه بالتعاون مع هذه الدولة المحتلة...

وخلاصة القول، أنّ الشعب على درجة من الوعي المستمد من التاريخ القديم والثقافة الحالية تجاه خطورة الانزلاق إلى حرب طائفية، إلا أنّ هذا الوعي يواجهه تحريض طائفي من أطراف داخلية محسوبة على النظام ومن أطراف خارجية من دول إقليمية متعددة على رأسها إيران، وعلى الرغم من هذا الوعي المتنامي يوماً بعد الآخر إلا أنّ ذلك سيحد ولن يمنع بعض التصرفات الفردية الانتقامية لأفراد تأذوا بصورة مباشرة من النظام ومن طائفته، وهذا كله سينضبط بعقلاء السنّة والطوائف الأخرى، بالإضافة لجهود السياسيين في التسريع بتأسيس سورية الجديدة القائمة على أسس مدنية بعيدة عن الاستقطابات المذهبية أو العرقية. . . .

وأخيراً

فإن ثورة الشعب السوري البطل، الأطول والأشرس في ثورات الشعوب العربية، قادرة أن تُسقط مخططات المتآمرين، وإن أبناء الشعب السوري لن يقبلوا أن تشوه صورة ثورتهم لتتحول نتيجتها إلى تقسيم بغيض لبلادهم تزيد من شرذمة العرب وتفتتهم، ولن تقبل بأن تُسرق الثورة إرضاء لطرف أو آخر.

الثورة السورية منتصرة بإذن الله.



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

«إعادة لهيكلة العقل»

الفكرة والتعريف:

مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم.

الرسالة:

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية.

الأهداف:

1. الإسهام في نشرالوعي الثقافي.

2. قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.

3. التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.

4. مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل:

1. إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.

2. التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.

3. تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.

4. إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.

5. رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل:

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي :

1. **الأبحاث والدراسات :**

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي :

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

2. **الاستشارات وقياس الرأي :**

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

3. **النشر :**

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

إصدارات المركز

1 ـ الحركة الإسلامية رؤية نقدية .. مجموعة من المفكرين.
2 ـ آراء جديدة في العلمانية والدين .. د. رفيق عبدالسلام.
3 ـ الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصالبة والقوة الناعمة .. د. رفيق عبدالسلام.
4 ـ الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة والقانون الدولي .. د. محمد المنصوري.
5 ـ حركة التوحيد والإصلاح المغربية .. مجموعة باحثين.
6 ـ الدولة العلوية وخيار الأسد .. إبراهيم حمامي.
7 ـ الإسلاميون في عام 2010 .. مجموعة باحثين.
8 ـ الإسلاميون في عام 2011 .. مجموعة باحثين.
9 ـ الإسلاميون في عام 2012 .. مجموعة باحثين.
10 ـ الإسلاميون في عام 2013 .. مجموعة باحثين.
11 ـ الليبرالية في السعودية .. مجموعة باحثين.
12 ـ الحركة الإسلامية في الجزائر .. فائز المعاضدي.
13 ـ الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي . . مجموعة باحثين.
14 ـ المرجعية في المفهوم والمآلات .. د. سعيد بن ناصر الغامدي.

15 ـ مقدمة في الصدمات الحضارية .. د. سعيد بن ناصر الغامدي.

16 ـ السعوديّون الشيعة.. الفكرة والإشكاليات .. مجموعة باحثين.

17 ـ التقرير الاستراتيجي السعودي 2014 .. مجموعة باحثين.

سيصدر قريباً:

1 ـ المجتمع المدني السعودي .. مجموعة باحثين.

2 ـ المرأة في السعودية .. مجموعة باحثين.


مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies